

تأثير إدارة المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي للبنوك

إعداد الطالب /

مشعل احمد المقحم.

الرقم الجامعي /

252000661

إشراف /

د/الفیصل عبد الحمید.

د/فايز الجراد.

العام الدراسي:

2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، فله الحمد أولاً وآخرًا.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من كان له دور في إنجاز هذا البحث، وأخص بالشكر والتقدير الأساتذة الكرام المشرفين على هذا العمل، لما قدموه من توجيهات علمية قيمة، ونصائح بناءة، ومتابعة مستمرة كان لها الأثر الكبير في إخراج هذا البحث بالشكل المطلوب. لقد كانوا خير عونٍ لنا في مسيرتنا العلمية، ولم يخلوا بوقتهم أو جهدهم في سبيل دعمنا وتطويرنا.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى جميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الإدارة بجامعة ميدأوشن، لما قدموه من علم ومعرفة طوال فترة الدراسة، والتي كانت الأساس الذي بُني عليه هذا البحث.

ولا يفوتني أن أُعبر عن امتناني لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم الدعم والمساندة، سواء بالكلمة الطيبة أو بالتشجيع المستمر، والذي كان له بالغ الأثر في الاستمرار وتجاوز الصعوبات.

الإهداء

إلى من كانوا ولا يزالون النور الذي يضيء طريقي...

إلى والديّ الكريمين، الذين غمروني بحبهم ودعمهم اللامحدود، وكانوا السبب الأول بعد الله في وصولي إلى هذه المرحلة،
أهدي هذا العمل تقديرًا لجهودهم وتضحياتهم التي لا تُقدّر بثمن.

إلى عائلتي الكريمة، التي كانت دائمًا مصدر الأمان والسند، وإلى كل من وقف بجاني وساندني في مسيرتي التعليمية.

إلى أصدقائي الذين شاركوني لحظات التعب والاجتهاد، وكانوا خير رفقة في طريق العلم.

وإلى كل من يسعى للعلم والمعرفة، أهدي هذا العمل المتواضع، راجيًا من الله أن يكون نافعًا ومفيدًا

فهرس المحتويات

ج	شكر وتقدير
د	اهداء
الفصل الاول	
2	المقدمة
4	مشكلة
4	أهمية البحث
5	اهداف البحث
5	تساؤلات
6	فرضيات البحث
الفصل الثاني	
8	إدارة المخاطر المصرفية:
10	انواع اداره المخاطر
18	أهداف إدارة المخاطر المصرفية
19	معايير بازل ودورها في إدارة المخاطر
22	نظرية الاستقرار المالي في النظام المصرفي:
28	النظريات الداعمة للدراسة
30	دور التكنولوجيا في ادارة المخاطر
35	الدراسات السابقة
45	التعقيب على الدراسات السابقة
الفصل الثالث	
49	المنهجية وطرق البحث
51	الفصل الرابع
الفصل الخامس	
74	النتائج
78	التوصيات
82	المراجع

الفصل الأول

مقدمة:

تُعتبر المصارف الركيزة الأساسية للجهاز المالي والاقتصادي في أي دولة، فهي تضطلع بدور مركزي في جمع الودائع وتوجيهها نحو الاستثمار، مما يدعم الازدهار والتطور المطّرد. غير أن هذا الدور الجوهري يجعلها مُعرّضة لسلسلة كبيرة من التحديات، كمخاطر التسهيلات والسيولة والمخاطر التنفيذية والسوقية، التي ربما تُهدد مقدرتها على الثبات والبقاء. ومع تزايد تعقيد الحقل المالي وازدياد التشابك بين الأسواق، غدت معالجة الأخطار البنكية مطلباً استراتيجياً لكفالة استقرار المصارف وحصانة الجهاز المالي برمته. إدارة المخاطر يمكن أن يؤدي إلى انهيارات مصرفية متتالية، ويقوّض الثقة في الأنظمة المالية. ونتيجة لذلك، سعت الهيئات الدولية، وعلى رأسها لجنة بازل للإشراف المصرفي، إلى تطوير معايير أكثر صرامة تهدف إلى تعزيز كفاية رأس المال، وتحسين الرقابة الداخلية، وترسيخ مبادئ الحوكمة والمساءلة في المؤسسات المصرفية.

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن فعالية إدارة المخاطر أصبحت معياراً رئيساً في تقييم قوة واستقرار البنوك. فكلما كانت البنوك أكثر قدرة على التعرف على المخاطر المحتملة واحتوائها، زادت قدرتها على تحقيق أداء مالي مستدام وتعزيز ثقة المتعاملين معها. كما تؤكد دراسات أكاديمية عديدة، مثل دراستي Laeven & Levine (2009) و Demirgüç-Kunt & Detragiache (1998)، أن وجود نظم فعالة لإدارة المخاطر يسهم في تقليل النزعة نحو المخاطرة المفرطة، ويحافظ على استقرار النظام المصرفي في الأجل الطويل بناءً على ذلك،

تظهر أهمية هذا المسعى في تحليل أثر تدبير التحديات المصرفية على المتانة المالية للمصارف، من خلال فحص الرابط بين استراتيجيات معالجة المخاطر ومؤشرات الثبات المالي. كما يهدف المسعى إلى تقدير مدى كفاءة الهياكل التنظيمية والإشرافية في دعم قدرة البنوك على التكيف، وتقليل احتمالية الفشل المالي، مما ينعكس خيرًا على الاطمئنان والاستقرار في المرفق المصرفي.

وفي خضم التحولات المتسارعة التي يعيشها المجال المصرفي عالميًا، وازدياد الاتكال على التقنيات المالية المستحدثة، تلوح في الأفق ضرورة العاجلة لصياغة توجهات أكثر دقة وشمولية لتسيير التحديات، تأخذ بعين الاعتبار الصعوبات المستجدة المرتبطة بالأمان التقني، والعبور الرقمي، والمستحدثات المالية الجديدة. كما صار واجبًا على المصارف أن توفق بين اكتساب العائد والمحافظة على مستوى مرتفع من الاستقرار، وهذا التوافق لا يتم إلا بوجود هياكل متكاملة لتنظيم المخاطر تكون قادرة على استباق الأزمات قبل حدوثها، وبوضع القواعد الاستدراكية التي تقلل من تبعاتها.

ولا يقف أثر تسيير التحديات عند الجانب التقني فقط، بل يتجاوزه إلى دعم موثوقية المتعاملين، ورفع جودة الرقابة المصرفية، واستمرارية مقدرة المصارف على أداء مهمتها في دعم الأنشطة الاقتصادية. ومع التزايد في أهمية المصارف لدعم التوسع الاقتصادي وتحقيق الثبات الشامل، يستحيل فهم الرابط بين تنظيم المخاطر والاستقرار المالي جزءاً محورياً في المساعي الهادفة إلى الارتقاء بأداء المجال المصرفي ومثاقه.

ومن هذا المنظور، تبرز أهمية هذا البحث في تبيان مدى تأثير إجابة تنظيم المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي للمصارف، واستقصاء درجة تقيد المؤسسات البنكية بالضوابط العالمية، ودراسة مقدرتها على مجابهة التحديات الراهنة، وذلك عبر أسلوب علمي يعتمد على الأبحاث الحديثة والمعلومات الميدانية المعنية.

مشكلة الدراسة:

رغم التطور الملحوظ في سياسات إدارة المخاطر داخل البنوك، لا تزال العديد من المؤسسات المصرفية تواجه صعوبات في تحقيق التوازن بين الربحية والاستقرار المالي. إذ يظهر في بعض الحالات أن تطبيق إدارة المخاطر يتم بشكل شكلي دون فاعلية حقيقية، مما يجعل البنوك أكثر عرضة للتقلبات والأزمات المالية.

وتكمن مشكلة البحث في عدم وضوح العلاقة الدقيقة بين كفاءة إدارة المخاطر المصرفية ومستوى الاستقرار المالي للبنوك، ومدى تأثير ممارسات إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة (الاتتمانية، التشغيلية، السيولة) على قدرة البنوك في الحفاظ على مثانتها واستقرارها المالي.

أهمية الدراسة:

1. أهمية نظرية:

تهتم هاذي الدراسة النظرية في اظهار الترابط بين إدارة المخاطر المصرفية وعلاقتها بالاستقرار المالي، وهو ميدان حيوي في ضوء التغيرات السريعة في البيئة المصرفية الدولية مما يسد فجوة بحثية في هذا المجال الذي مازال يحتاج الى المزيد من الدراسات فمي تسهم في اثراء المعرفة العلمية من خلال تحليل دور إدارة انواع المخاطر المختلفة مثل (الاتتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية) في تعزيز مثانه البنوك واستقرارها استناداً إلى النماذج الاقتصادية الحديثة ومعايير بازل الدولية

2. أهمية تطبيقية:

تبرز أهمية الدراسة التطبيقية في قدرتها على تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير سياسات واجراءات إدارة المخاطر داخل البنوك من خلال تزويد صانعين القرار والمديرين الماليين بمؤشرات عملية تساعد على تعزيز كفاءه انظمه الرقابة والتقليل من احتمال التعثر المالي، كما يمكن للجهات الرقابية مثل (البنك المركزي وهيئات الاشراف المالي) استخدام نتائج الدراسة في تحسين التشريعات والسياسات التي تضمن سلامة النظام المصرفي واستدامته.

3. أهمية مجتمعية:

تنعكس نتائج هذه الدراسة على المجتمع والاقتصاد الوطني بشكل عام إذ إن استقرار البنوك يمثل ركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد الوطني مما يخلق بيئة آمنة للاستثمار ويزيد من ثقة الأفراد والمؤسسات في القطاع المصرفي، كما أن تقوية إدارة المخاطر تساهم في حماية أموال المودعين وتدعم قدرة البنوك على تمويل المشاريع التنموية وبالتالي، تساهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي وتقليل تأثير الأزمات المالية على حياة الأفراد والمجتمع.

❖ أهداف الدراسة:

- 1- تبين نتائج هذا البحث للمجتمع والاقتصاد ان استقرار المصارف يعتبر داعماً لاستقرار الاقتصاد الوطني.
- 2- تهيئة مجالاً آمناً للاستثمار ورفع مستوى طمأنينة الافراد والمؤسسات بالقطاع البنكي.
- 3- ان دعم إدارة المخاطر يساهم في الحفاظ على ودائع المودعين ويدعم القدرة للمصارف على التمويل للمشاريع التنموية.

- 4- ويساهم البحث في طمأنينة القطاع المصرفي ويدعم زيادة الانخفاض من أثر التقلبات المالية على معيشة الافراد

❖ تساؤلات الدراسة:

- 1- ما هو دور إدارة مخاطر السيولة في دعم قدرة البنوك على مواجهة الازمات المالية والمحافظة على استقرار المصارف؟
- 2- ما مدى أهمية إدارة المخاطر الائتمان في تقليص التعثرات وتحسين جودة الأصول المصرفية؟
- 3- الى أي مدى تؤثر إدارة المخاطر التشغيلية في جودة الأداء المالي والإداري داخل المصارف؟
- 4- ما لطرق الممكنة لتطوير سياسات إدارة المخاطر بما يدعم متانه القطاع المصرفي واستقراره؟

❖ فروض الدراسة:

1. يُتوقع أن تعزز الإدارة الجيدة لمخاطر السيولة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المفاجئة والحفاظ على استقرارها المالي.
2. يُفترض أن تؤدي الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان إلى تقليل معدلات التعثر وتحسين جودة الأصول في القطاع المصرفي.
3. يُفترض أن تؤدي إدارة المخاطر التشغيلية بكفاءة إلى رفع مستوى الأداء المالي والإداري في المصارف.
4. يُتوقع أن يساهم تطوير سياسات إدارة المخاطر وتحديث آلياتها في تعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي على المدى البعيد.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تقوم على مجموعة من الأسس النظرية التي تربط بين إدارة المخاطر المصرفية والاستقرار المالي للبنوك وتشكل الإطار العام الذي تنطلق منه الفرضيات والتحليلات في البحث، وذلك من خلال المنطلقات الآتية:

إدارة المخاطر المصرفية:

تعد إدارة المخاطر المصرفية من أهم وظائف الإدارة الحديثة داخل المؤسسات المالية حيث تمثل حجر الأساس في الحفاظ على استقرار البنوك وضمان استمراريته في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار وكثرة التغيرات وتزايد درجة المخاطر المرتبطة بالأسواق المالية ويعود ذلك إلى طبيعة العمل المصرفي الذي يعتمد بشكل كبير على التعامل مع الأموال والائتمان والاستثمار مما يجعله عرضة لمختلف أنواع المخاطر التي قد تؤثر بشكل مباشر على أدائه المالي وقدرته على الاستمرار¹

وتهدف إدارة المخاطر المصرفية إلى حماية البنك من التعرض للخسائر المحتملة الناتجة عن التقلبات الاقتصادية أو القرارات التمويلية غير المدروسة أو ضعف نظم الرقابة الداخلية حيث تقوم على مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى التعرف على المخاطر قبل حدوثها وتحليلها بشكل دقيق وقياس مدى تأثيرها على المركز المالي للبنك ثم اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثارها أو السيطرة عليها بما يحقق التوازن بين تحقيق العائد والمحافظة على مستوى مقبول من المخاطر

وترتكز الإدارة الفعالة للمخاطر على مبدأ أساسي يتمثل في أن المخاطر لا يمكن القضاء عليها بشكل كامل نظراً لارتباطها بطبيعة النشاط المصرفي ولكن يمكن التحكم فيها والحد من آثارها من خلال التخطيط السليم واستخدام الأساليب

¹ Basel Committee on Banking Supervision Principles for the sound management of operational risk Bank for International Settlements 2011

العلمية في التقييم والتحليل واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب الامر الذي يساعد البنوك على تجنب الازمات المالية وتقليل حجم الخسائر المحتملة²

كما تشمل ادارة المخاطر عمليات التنبؤ المبكر بالمخاطر المحتملة من خلال استخدام نظم متقدمة للرصد والتحليل تساعد في اكتشاف المؤشرات الاولى التي قد تدل على وجود خطر قادم مما يمنح الادارة فرصة لاتخاذ الاجراءات الوقائية قبل تفاقم المشكلة ويعد هذا الجانب من اهم عناصر ادارة المخاطر الحديثة حيث يعتمد على تحليل البيانات والمؤشرات المالية والاقتصادية بشكل مستمر

ويقوم هذا المنطلق النظري على اعتبار ان المخاطر جزء لا يتجزأ من طبيعة العمل المصرفي الا ان امكانية التحكم فيها تعتمد على وجود نظام متكامل لادارة المخاطر يشمل مجموعة من الاجراءات المنظمة التي تبدأ بالتعرف على مصادر الخطر ثم تحليلها بشكل عميق لتحديد حجم تأثيرها المحتمل على العمليات المالية داخل البنك ومن ثم متابعة التغيرات الاقتصادية والتنظيمية التي قد تؤدي الى زيادة مستوى المخاطر او تغير طبيعتها

كما تتضمن ادارة المخاطر تبني سياسات واستراتيجيات وقائية تهدف الى الحد من تأثير المخاطر قبل وقوعها وذلك من خلال وضع ضوابط واضحة لعمليات التمويل والاستثمار وتحديد مستويات المخاطر المقبولة ووضع خطط للطوارئ لمواجهة الازمات المحتملة بما يضمن استمرار العمليات المصرفية دون انقطاع

وتؤكد مبادئ لجنة بازل للاشراف المصرفي على اهمية ادارة المخاطر كعنصر اساسي في تحقيق الاستقرار المالي حيث وضعت مجموعة من المعايير الدولية التي تهدف الى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المختلفة وتمثل اهم هذه المخاطر في مخاطر الائتمان المرتبطة بقدرة العملاء على سداد التزاماتهم ومخاطر السيولة التي تتعلق بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها والمخاطر التشغيلية الناتجة عن اخطاء الادارية او ضعف الانظمة او المشكلات التقنية

² World Bank Analyzing banking risk A framework for assessing corporate governance and risk management Fourth Edition 2020

وتعد هذه المبادئ جزءا أساسيا من نظام الحوكمة داخل البنوك حيث تسهم في تعزيز الشفافية وتحسين مستوى الرقابة الداخلية وتحديد المسؤوليات بشكل واضح مما يقلل من احتمالات اتخاذ قرارات غير مدروسة قد تؤدي الى زيادة مستوى المخاطر كما تساعد هذه المعايير على تحقيق قدر اكبر من الانضباط المالي داخل المؤسسات المصرفية

ومع التطور السريع في القطاع المصرفي وازدياد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة أصبحت ادارة المخاطر أكثر تعقيدا حيث ظهرت انواع جديدة من المخاطر مثل المخاطر السيبرانية والمخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي مما يتطلب من البنوك تطوير نظمها الرقابية وتبني تقنيات حديثة قادرة على التعامل مع هذه التحديات الجديدة

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان ادارة المخاطر المصرفية تمثل الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها البنك في تحقيق الاستقرار المالي والاستمرار في تقديم خدماته بكفاءة حيث تسهم في تعزيز قدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية وتقليل احتمالات التعثر المالي كما تدعم ثقة العملاء والمستثمرين في النظام المصرفي وتساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام

انواع ادارة المخاطر

وتتنوع هذه المخاطر وفقا لمصادرها وطبيعتها فمنها ما يرتبط بقدرة العملاء على السداد ومنها ما يتعلق بالسيولة او بالعمليات الداخلية والانظمة المستخدمة داخل البنك كما توجد مخاطر ناتجة عن تقلبات الاسواق المالية³ ومن هنا تبرز اهمية التعرف على انواع المخاطر المصرفية وتحليلها بشكل دقيق من اجل وضع السياسات والاجراءات المناسبة للتعامل معها والحد من آثارها بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك وتحقيق الكفاءة في الاداء المصرفي

1. مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان من اهم واخطر انواع المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية نظرا لارتباطها المباشر بالنشاط الاساسي الذي تقوم به البنوك والمتمثل في منح القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء سواء كانوا افرادا او

³ Basel Committee on Banking Supervision Principles for effective risk data aggregation and risk reporting Bank for International Settlements 2013

شركات او مؤسسات حكومية حيث تعتمد البنوك بشكل كبير على العوائد الناتجة عن هذه القروض كمصدر رئيسي لتحقيق الارباح مما يجعل اي خلل في قدرة العملاء على السداد يمثل تهديدا مباشرا للمركز المالي للبنك

ويقصد بمخاطر الائتمان احتمالية عدم التزام العميل بسداد القروض او الفوائد المستحقة في المواعيد المحددة او عدم السداد بشكل كامل مما يؤدي الى تكبد البنك خسائر مالية قد تؤثر على جودة اصوله واستقراره المالي ويزداد هذا النوع من المخاطر في حالات التوسع غير المدروس في منح الائتمان او ضعف سياسات التقييم الائتماني او عدم كفاية الضمانات المقدمة من العملاء⁴

وتنبع خطورة مخاطر الائتمان من كونها تؤثر بشكل مباشر على جودة الاصول المصرفية حيث تمثل القروض الجزء الاكبر من اصول البنوك وبالتالي فان زيادة نسبة القروض المتعثرة تؤدي الى تراجع جودة هذه الاصول وانخفاض قدرة البنك على تحقيق عوائد مستقرة كما قد تؤدي الى تآكل رأس المال في حال عدم تكوين مخصصات كافية لمواجهة هذه الخسائر

وتتعدد اسباب مخاطر الائتمان حيث قد ترجع الى عوامل داخلية تتعلق بالبنك نفسه مثل ضعف نظم التحليل الائتماني او نقص الخبرة لدى موظفي الائتمان او عدم الالتزام بالسياسات والاجراءات المعتمدة في منح القروض كما قد ترجع الى عوامل خارجية مثل تدهور الاوضاع الاقتصادية او ارتفاع معدلات البطالة او تقلبات السوق التي تؤثر على قدرة العملاء على السداد

وتشمل مخاطر الائتمان عدة مظاهر من اهمها التعثر في السداد والذي يحدث عندما يعجز العميل عن الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد وكذلك ضعف الجدارة الائتمانية للعملاء والذي يشير الى انخفاض قدرتهم على السداد نتيجة لضعف اوضاعهم المالية او ارتفاع مستوى المديونية لديهم اضافة الى سوء تقييم العملاء نتيجة الاعتماد على معلومات غير دقيقة او غير كافية عند اتخاذ قرار منح الائتمان

⁴ Basel Committee on Banking Supervision Core principles for effective banking supervision
Bank for International Settlements 2023

وللحد من مخاطر الائتمان تعتمد البنوك على مجموعة من الاجراءات والسياسات التي تهدف الى تقليل احتمالية التعثر ومن اهم هذه الاجراءات وضع معايير دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء تعتمد على تحليل البيانات المالية والتدفقات النقدية والتاريخ الائتماني كما تقوم البنوك بطلب ضمانات مناسبة تقلل من حجم الخسارة في حال عدم السداد

كما تلجأ البنوك الى تنوع محفظة القروض وعدم التركيز على قطاع واحد او نوع معين من العملاء وذلك لتقليل درجة المخاطر حيث ان توزيع الائتمان على قطاعات مختلفة يساعد في تقليل تأثير تعثر فئة معينة من العملاء على اجمالي المحفظة الائتمانية

بالاضافة الى ذلك تقوم البنوك بمتابعة القروض بشكل مستمر بعد منحها من خلال مراقبة اداء العملاء والتأكد من التزامهم بالسداد واكتشاف اي مؤشرات مبكرة قد تدل على وجود صعوبات مالية لديهم مما يسمح باتخاذ اجراءات سريعة مثل اعادة جدولة القروض او تقديم تسهيلات مؤقتة تساعد على تقليل احتمالات التعثر

كما تلعب الجهات الرقابية دورا مهما في الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع تعليمات تلزم البنوك بالاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال لمواجهة الخسائر المحتملة وكذلك إلزامها بتكوين مخصصات لمقابلة القروض المتعثرة مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر دون التأثير الكبير على استقرارها المالي

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان مخاطر الائتمان تمثل التحدي الاكبر امام البنوك نظرا لتأثيرها المباشر على جودة الاصول والربحية والاستقرار المالي الامر الذي يجعل من ادارتها بكفاءة ضرورة اساسية لضمان سلامة النظام المصرفي واستمراريته في دعم النشاط الاقتصادي

2. مخاطر السيولة

تعد مخاطر السيولة من اهم انواع المخاطر التي تواجه البنوك نظرا لارتباطها المباشر بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب حيث تعتمد البنوك في نشاطها بشكل اساسي على التوازن بين مصادر الاموال واستخداماتها وهو ما يجعل اي خلل في هذا التوازن يؤدي الى ظهور مشكلة في السيولة قد تهدد استقرار البنك

ويقصد بمخاطر السيولة عدم قدرة البنك على توفير النقد الكافي لتلبية طلبات السحب من قبل العملاء او الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليه سواء كانت قصيرة الاجل او طويلة الاجل الامر الذي قد يؤدي الى فقدان الثقة في البنك وحدوث ازمات مالية قد تمتد آثارها الى النظام المصرفي ككل⁵

وتنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدة عوامل من اهمها السحب المفاجئ للودائع من قبل العملاء خاصة في حالات عدم الاستقرار الاقتصادي او انتشار الشائعات حول الوضع المالي للبنك حيث يؤدي ذلك الى ضغط كبير على السيولة المتاحة كما قد تنتج هذه المخاطر عن ضعف التدفقات النقدية الداخلة نتيجة انخفاض الايرادات او تأخر سداد القروض من قبل العملاء

كما يمكن ان ترجع مخاطر السيولة الى سوء ادارة الاصول والخصوم داخل البنك حيث يعتمد نجاح البنك في الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة على قدرته في تحقيق التوازن بين آجال الاستحقاق للاصول مثل القروض والاستثمارات وآجال الالتزامات مثل الودائع فإذا لم يتم هذا التوازن بشكل دقيق قد يجد البنك نفسه غير قادر على تلبية التزاماته في الوقت المناسب

وتظهر مخاطر السيولة في عدة صور من اهمها العجز النقدي الذي يحدث عندما لا يمتلك البنك سيولة كافية لتغطية الالتزامات الفورية وكذلك الفجوة الزمنية بين تدفقات النقد الداخلة والخارجة والتي قد تؤدي الى نقص مؤقت او دائم في السيولة كما قد تظهر في صورة ارتفاع تكلفة الحصول على التمويل الخارجي في حالات الطوارئ

وللحد من مخاطر السيولة تعتمد البنوك على مجموعة من السياسات والاجراءات التي تهدف الى ضمان توفر مستوى مناسب من السيولة في جميع الاوقات حيث تقوم البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من الاصول السائلة التي يمكن تحويلها بسرعة الى نقد دون خسائر كبيرة كما تعتمد على تنوع مصادر التمويل وعدم الاعتماد على مصدر واحد فقط

⁵ World Bank Analyzing banking risk A framework for assessing corporate governance and risk management Fourth Edition 2020

كما تقوم البنوك باستخدام ادوات قياس وتحليل متقدمة لمتابعة مستوى السيولة بشكل مستمر مثل تحليل الفجوات الزمنية واختبارات الضغط التي تهدف الى تقييم قدرة البنك على مواجهة السيناريوهات السلبية المحتملة مثل السحب الجماعي للودائع او الازمات الاقتصادية

بالاضافة الى ذلك تلعب الجهات الرقابية دورا مهما في تنظيم ادارة السيولة من خلال وضع معايير ملزمة للبنوك مثل نسب السيولة التي تفرضها لجنة بازل والتي تهدف الى ضمان قدرة البنوك على مواجهة الالتزامات قصيرة الاجل وتحقيق الاستقرار المالي

وفي ظل التطورات الحديثة في القطاع المصرفي وازدياد الاعتماد على التكنولوجيا والخدمات المصرفية الرقمية اصبحت مخاطر السيولة اكثر تعقيدا حيث يمكن ان تؤدي التحويلات الالكترونية السريعة الى زيادة احتمالات السحب المفاجئ للودائع مما يتطلب من البنوك تطوير انظمتها الرقابية وتعزيز قدرتها على التنبؤ بهذه المخاطر والتعامل معها بكفاءة

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان مخاطر السيولة تمثل احد التحديات الرئيسية التي تواجه البنوك حيث ان ادارتها بكفاءة تعد امرا ضروريا لضمان استقرار البنك وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية وتعزيز ثقة العملاء في النظام المصرفي بشكل عام

3. المخاطر التشغيلية

تعد المخاطر التشغيلية من انواع المخاطر المهمة التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية نظرا لارتباطها المباشر بالعمليات اليومية والانظمة الداخلية التي يعتمد عليها البنك في تقديم خدماته حيث تنشأ هذه المخاطر نتيجة لخلل في الاجراءات او الانظمة او بسبب الاخطاء البشرية او الاعطال التقنية او حتى بسبب عمليات الاحتيال الداخلي او الخارجي

ويقصد بالمخاطر التشغيلية احتمالية تعرض البنك لخسائر مالية ناتجة عن فشل او قصور في العمليات الداخلية او الانظمة او بسبب عوامل بشرية او احداث خارجية غير متوقعة الامر الذي قد يؤدي الى تعطيل سير العمل داخل البنك او التأثير على جودة الخدمات المقدمة للعملاء⁶

⁶ International Monetary Fund Global financial stability report Navigating risks in a high rate environment 2025

وتتنوع مصادر المخاطر التشغيلية حيث تشمل الاخطاء البشرية التي قد تحدث نتيجة نقص الخبرة او ضعف التدريب او الاهمال في تنفيذ الاجراءات المعتمدة كما تشمل ايضا الاعطال التقنية الناتجة عن فشل الانظمة الالكترونية او انقطاع الخدمات او الهجمات السيبرانية التي تستهدف البيانات والانظمة المصرفية

كما تشمل المخاطر التشغيلية حالات الاحتيال سواء من داخل المؤسسة او من خارجها حيث قد يتعرض البنك لعمليات تزوير او سرقة بيانات او استغلال ثغرات في الانظمة مما يؤدي الى خسائر مالية او اضرار بسمعة البنك في السوق

وتزداد اهمية المخاطر التشغيلية مع التطور التكنولوجي والتحول الرقمي في القطاع المصرفي حيث اصبحت البنوك تعتمد بشكل كبير على الانظمة الالكترونية والتطبيقات الرقمية في تقديم خدماتها مما يزيد من احتمالية التعرض للمخاطر السيبرانية والهجمات الالكترونية التي قد تؤدي الى تعطيل الخدمات او تسريب البيانات الحساسة

كما قد تنتج المخاطر التشغيلية عن ضعف الرقابة الداخلية او عدم وضوح الاجراءات او غياب الفصل بين المسؤوليات داخل البنك مما يزيد من احتمالات حدوث اخطاء او تجاوزات تؤثر على كفاءة العمليات المصرفية

وللحد من المخاطر التشغيلية تعتمد البنوك على مجموعة من السياسات والاجراءات التي تهدف الى تعزيز كفاءة العمليات الداخلية وتحسين مستوى الرقابة حيث تقوم بتطوير نظم رقابية متكاملة تعتمد على تحديد المسؤوليات بشكل واضح ووضع اجراءات دقيقة لكل عملية مصرفية مع التأكد من الالتزام بها

كما تهتم البنوك بتدريب العاملين بشكل مستمر ورفع كفاءتهم المهنية لضمان قدرتهم على التعامل مع مختلف الحالات وتقليل احتمالات الخطأ البشري كما تعمل على تحديث الانظمة التقنية بشكل دوري وتعزيز امن المعلومات لمواجهة التهديدات السيبرانية

وتلجأ البنوك ايضا الى استخدام تقنيات حديثة مثل انظمة المراقبة والتحليل التي تساعد في اكتشاف اي أنشطة غير طبيعية او محاولات احتيال في وقت مبكر مما يمكنها من اتخاذ الاجراءات اللازمة قبل حدوث خسائر كبيرة

بالإضافة الى ذلك تفرض الجهات الرقابية معايير محددة لإدارة المخاطر التشغيلية حيث تؤكد على ضرورة وجود نظم فعالة للرقابة الداخلية وخطط لاستمرارية الأعمال في حالات الطوارئ لضمان استمرار العمليات المصرفية حتى في ظل الازمات⁷

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان المخاطر التشغيلية تمثل احد التحديات الرئيسية التي تواجه البنوك في العصر الحديث حيث ان ادارتها بكفاءة تسهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية وتقليل الخسائر المحتملة وتعزيز ثقة العملاء في النظام المصرفي مما يدعم الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية بشكل عام

4. مخاطر السوق

تعد مخاطر السوق من انواع المخاطر الاساسية التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية نظرا لارتباطها المباشر بالتغيرات التي تحدث في الاسواق المالية والتي تؤثر بشكل كبير على قيمة الاصول والالتزامات داخل البنك حيث تعتمد البنوك في جزء من نشاطها على الاستثمار في الادوات المالية المختلفة مثل السندات والاسهم والعملات الاجنبية مما يجعلها عرضة لتقلبات الاسعار

ويقصد بمخاطر السوق احتمالية تعرض البنك لخسائر مالية نتيجة التغيرات غير المتوقعة في اسعار الفائدة او اسعار الصرف او اسعار الاوراق المالية حيث تؤدي هذه التغيرات الى انخفاض قيمة الاستثمارات او زيادة تكلفة الالتزامات مما ينعكس بشكل مباشر على الاداء المالي للبنك

وتعد مخاطر اسعار الفائدة من اهم مكونات مخاطر السوق حيث تنشأ نتيجة التغير في مستويات اسعار الفائدة في السوق مما يؤثر على تكلفة الاقتراض والعائد على الاستثمارات فعند ارتفاع اسعار الفائدة قد ترتفع تكلفة التمويل على البنك بينما تنخفض قيمة الادوات المالية ذات العائد الثابت مما يؤدي الى خسائر محتملة

كما تشمل مخاطر السوق مخاطر اسعار الصرف والتي تنشأ نتيجة التغير في اسعار العملات الاجنبية حيث تتعرض البنوك التي تتعامل بالعملات المختلفة لخسائر في حال حدوث تقلبات كبيرة في اسعار الصرف خاصة اذا كانت لديها التزامات او استثمارات بعملات اجنبية

⁷ International Monetary Fund Global financial stability report Navigating risks in a high rate environment 2025

بالإضافة الى ذلك توجد مخاطر اسعار الاوراق المالية والتي ترتبط بتقلبات اسعار الاسهم والسندات في الاسواق المالية حيث قد يؤدي انخفاض اسعار هذه الاوراق الى خسائر في قيمة الاستثمارات التي يمتلكها البنك

وتتأثر مخاطر السوق بعدة عوامل من اهمها الازعاج الاقتصادي العامة والسياسات النقدية التي تتبعها البنوك المركزية ومستوى التضخم والاستقرار السياسي حيث تؤدي هذه العوامل الى تغيرات مستمرة في الاسواق المالية مما يزيد من درجة عدم اليقين

وللحد من مخاطر السوق تعتمد البنوك على مجموعة من السياسات والاجراءات التي تهدف الى تقليل تأثير هذه التقلبات حيث تقوم بتنويع استثماراتها وعدم الاعتماد على نوع واحد من الاصول كما تستخدم ادوات التحوط مثل العقود المستقبلية والمشتقات المالية التي تساعد في تقليل الخسائر المحتملة⁸

كما تعتمد البنوك على استخدام نماذج كمية متقدمة لقياس مخاطر السوق مثل نماذج القيمة المعرضة للخطر التي تساعد في تقدير حجم الخسائر المحتملة في ظل ظروف السوق المختلفة مما يمكن الادارة من اتخاذ قرارات مبنية على تحليل دقيق

وتقوم البنوك ايضا بمتابعة الاسواق المالية بشكل مستمر وتحليل المؤشرات الاقتصادية لتوقع التغيرات المحتملة في الاسعار مما يساعد على تعديل استراتيجياتها الاستثمارية بشكل يتناسب مع الظروف المتغيرة

كما تلعب الجهات الرقابية دورا مهما في الحد من مخاطر السوق من خلال وضع ضوابط تحدد حجم الانكشاف على المخاطر وتلزم البنوك بالاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال لمواجهة الخسائر المحتملة

وفي ظل التطورات الاقتصادية العالمية وازدياد ترابط الاسواق المالية اصبحت مخاطر السوق اكثر تعقيدا حيث يمكن ان تنتقل الازمات من سوق الى اخر بسرعة كبيرة مما يتطلب من البنوك تطوير ادواتها التحليلية وتعزيز قدرتها على التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة

⁸ Saudi Central Bank Risk management framework for financial institutions Riyadh 2024

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان مخاطر السوق تمثل احد التحديات المهمة التي تواجه البنوك حيث ان ادارتها بشكل فعال تسهم في حماية الاستثمارات وتقليل الخسائر المحتملة وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية في ظل بيئة اقتصادية متغيرة

أهداف إدارة المخاطر المصرفية

تسعى إدارة المخاطر المصرفية الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز استقرار البنوك وضمان استمراريته في ظل بيئة مالية تتسم بالتقلب وعدم اليقين حيث تمثل هذه الاهداف الاطار الذي تستند اليه السياسات والاجراءات التي تتبعها البنوك في التعامل مع مختلف انواع المخاطر ويأتي في مقدمة هذه الاهداف حماية اصول البنك من التعرض للخسائر المحتملة حيث تعمل إدارة المخاطر على تحديد مصادر الخطر وتحليلها واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من تأثيرها مما يساعد في الحفاظ على قيمة الاصول وضمان سلامة المركز المالي للبنك

كما تهدف إدارة المخاطر الى تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة حيث تسعى البنوك الى تحقيق ارباح مناسبة دون التعرض لمستويات مرتفعة من المخاطر وذلك من خلال اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية مدروسة تعتمد على تحليل دقيق للمخاطر والعوائد المتوقعة⁹

ومن الاهداف المهمة ايضا تعزيز الاستقرار المالي للبنك حيث تسهم إدارة المخاطر في تقليل احتمالات التعثر المالي من خلال تطبيق سياسات فعالة تساعد على مواجهة الازمات الاقتصادية والحد من آثارها السلبية مما يدعم قدرة البنك على الاستمرار في تقديم خدماته بكفاءة

كما تسعى إدارة المخاطر الى تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في البنك حيث ان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر يعكس مدى قوة البنك وقدرته على التعامل مع التحديات المختلفة مما يزيد من اطمئنان المتعاملين معه ويعزز سمعته في السوق

⁹ البنك المركزي السعودي تقرير الاستقرار المالي الرياض 2023

ومن بين الاهداف الاساسية ايضا تحسين كفاءة الاداء المؤسسي حيث تساعد ادارة المخاطر على تطوير نظم الرقابة الداخلية وتحسين جودة القرارات الادارية من خلال توفير معلومات دقيقة حول المخاطر المحتملة مما يمكن الادارة من اتخاذ قرارات اكثر فاعلية

كما تهدف ادارة المخاطر الى الالتزام بالمتطلبات الرقابية والتشريعية التي تفرضها الجهات المختصة حيث تلتزم البنوك بتطبيق المعايير الدولية مثل معايير لجنة بازل التي تهدف الى تعزيز الاستقرار المالي وضمان سلامة النظام المصرفي¹⁰

وتسهم ادارة المخاطر ايضا في دعم التخطيط الاستراتيجي داخل البنك حيث توفر تحليلات دقيقة تساعد في تحديد الاتجاهات المستقبلية وتقييم الفرص والتحديات مما يمكن البنك من وضع خطط طويلة الاجل تحقق النمو والاستدامة كما تهدف ادارة المخاطر الى تقليل الخسائر التشغيلية الناتجة عن الاخطاء البشرية او الاعطال التقنية من خلال تطوير الانظمة الداخلية وتعزيز كفاءة العاملين مما يسهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان اهداف ادارة المخاطر المصرفية لا تقتصر على تقليل الخسائر فقط بل تمتد لتشمل تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق الكفاءة التشغيلية ودعم النمو المستدام مما يجعلها عنصرا اساسيا في نجاح المؤسسات المصرفية واستمرارها في بيئة تنافسية متغيرة

معايير بازل ودورها في إدارة المخاطر

تعد معايير بازل من اهم الاطر التنظيمية الدولية التي تم وضعها بهدف تعزيز سلامة النظام المصرفي وتحسين قدرة البنوك على ادارة المخاطر حيث تمثل هذه المعايير مجموعة من القواعد والتوجيهات التي اصدرتها لجنة بازل للاشراف المصرفي من اجل توحيد اساليب الرقابة المصرفية ورفع مستوى الاستقرار المالي على المستوى العالمي وقد جاءت هذه المعايير استجابة للالزامات المالية التي شهدتها العالم والتي كشفت عن وجود قصور في ادارة المخاطر داخل العديد من المؤسسات المصرفية مما استدعى وضع نظام رقابي اكثر صرامة يهدف الى تقليل احتمالات التعثر المالي وتعزيز قدرة البنوك على مواجهة الصدمات الاقتصادية¹¹

¹⁰ البنك المركزي السعودي تقرير الاستقرار المالي الرياض 2023

وترتكز معايير بازل على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تهدف الى تحسين ادارة المخاطر داخل البنوك حيث تركز بشكل رئيسي على تعزيز كفاية رأس المال بحيث تحتفظ البنوك بمستويات كافية من رأس المال تمكنها من امتصاص الخسائر المحتملة الناتجة عن مختلف انواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية

كما تهدف هذه المعايير الى تحسين جودة ادارة السيولة داخل البنوك من خلال إلزامها بالاحتفاظ بنسبة معينة من الأصول السائلة التي يمكن استخدامها في مواجهة الالتزامات قصيرة الاجل مما يقلل من احتمالات التعرض لازمات السيولة

وتولي معايير بازل اهتماما كبيرا بموضوع الحوكمة المصرفية حيث تؤكد على ضرورة وجود نظم رقابية فعالة داخل البنوك تضمن الالتزام بالسياسات والاجراءات المعتمدة وتحد من السلوكيات غير الرشيدة التي قد تؤدي الى زيادة مستوى المخاطر كما تشدد على اهمية الشفافية والافصاح المالي بما يسمح للجهات الرقابية والمستثمرين بتقييم الوضع المالي للبنوك بشكل دقيق

كما تتضمن هذه المعايير تطوير نظم قياس المخاطر من خلال استخدام نماذج كمية متقدمة تساعد في تقدير حجم المخاطر المحتملة واتخاذ القرارات المناسبة بناء على تحليل علمي دقيق مما يساهم في تحسين كفاءة ادارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية¹²

وقد تطورت معايير بازل عبر عدة مراحل حيث تم الانتقال من بازل واحد الذي ركز على كفاية رأس المال الى بازل اثنين الذي اهتم بتحسين نظم الرقابة وادارة المخاطر ثم بازل ثلاثة الذي جاء بعد الازمة المالية العالمية ليعزز من متطلبات رأس المال والسيولة ويزيد من صرامة القواعد الرقابية بهدف تقليل احتمالات حدوث ازمات مالية مستقبلية وتساهم معايير بازل بشكل كبير في دعم الاستقرار المالي حيث تساعد البنوك على بناء انظمة متكاملة لادارة المخاطر قادرة على التنبؤ بالمخاطر المحتملة والتعامل معها بفعالية كما تعزز من قدرة البنوك على مواجهة التقلبات الاقتصادية وتحقيق التوازن بين تحقيق الارباح والحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر

¹¹ Basel Committee on Banking Supervision Principles for effective risk data aggregation and risk reporting Bank for International Settlements 2013

¹² Basel Committee on Banking Supervision Principles for the sound management of operational risk Bank for International Settlements 2011

كما تلعب هذه المعايير دورا مهما في توحيد الممارسات المصرفية على المستوى الدولي مما يسهل عملية الرقابة على البنوك ويعزز التعاون بين الجهات الرقابية في مختلف الدول الامر الذي يساهم في تقوية النظام المصرفي العالمي

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان معايير بازل تمثل اطارا اساسيا لتنظيم ادارة المخاطر داخل البنوك حيث تسهم في تعزيز كفاية رأس المال وتحسين ادارة السيولة وتطوير نظم الرقابة الداخلية مما يؤدي في النهاية الى تحقيق الاستقرار المالي وتقليل احتمالات التعثر المصرفي¹³

مفهوم الاستقرار المالي

يعد الاستقرار المالي من المفاهيم الاساسية التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية والمصرفية نظرا لدوره الحيوي في ضمان سلامة النظام المالي واستمراره حيث يشير الاستقرار المالي الى قدرة النظام المصرفي والمؤسسات المالية على العمل بكفاءة وفعالية في ظل مختلف الظروف الاقتصادية دون التعرض لاضطرابات حادة او ازمات تؤثر على ادائه ويعكس الاستقرار المالي مدى قدرة البنوك على مواجهة الصدمات الاقتصادية المفاجئة سواء كانت ناتجة عن تقلبات في الاسواق المالية او تغيرات في السياسات الاقتصادية او حدوث ازمات مالية عالمية حيث يتطلب ذلك امتلاك البنوك لمستويات كافية من رأس المال والسيولة الى جانب وجود نظم فعالة لادارة المخاطر¹⁴

كما يرتبط الاستقرار المالي بقدرة البنوك على الاستمرار في تقديم خدماتها المالية بشكل طبيعي دون انقطاع مثل منح القروض وتلقي الودائع وتنفيذ العمليات المصرفية المختلفة حيث ان اي خلل في هذه الوظائف قد يؤدي الى فقدان الثقة في النظام المصرفي وانتشار حالة من القلق بين العملاء والمستثمرين

ويعد الاستقرار المالي شرطا اساسيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام حيث ان القطاع المصرفي يمثل العمود الفقري للاقتصاد من خلال دوره في تمويل المشاريع والاستثمارات ودعم النشاط الاقتصادي وبالتالي فان اي اضطراب في النظام المصرفي قد ينعكس سلبا على الاقتصاد ككل¹⁵

¹³ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي تطورات الاستقرار المالي في الدول العربية الكويت 2022

¹⁴ عبد الحميد محمد اثر ادارة المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية مجلة العلوم الاقتصادية والادارية 2021

ويتأثر الاستقرار المالي بعدة عوامل من أهمها كفاءة ادارة المخاطر داخل البنوك حيث ان وجود نظم فعالة لادارة المخاطر يساعد في تقليل احتمالات التعرض للالزامات المالية كما يتأثر ايضا بمستوى الرقابة المصرفية التي تمارسها الجهات التنظيمية والتي تهدف الى ضمان التزام البنوك بالمعايير والقوانين التي تحافظ على سلامة النظام المالي

كما يرتبط الاستقرار المالي بعدد من المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى قوة البنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر ومن اهم هذه المؤشرات كفاية رأس المال التي تعكس قدرة البنك على تحمل الخسائر وجودة الاصول التي تشير الى مستوى القروض المتعثرة والسيولة التي تعبر عن قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والربحية التي تعكس كفاءة الاداء المالي ومع التطورات الاقتصادية الحديثة وازدياد ترابط الاسواق المالية اصبح تحقيق الاستقرار المالي اكثر تعقيدا حيث يمكن ان تنتقل الالزامات من دولة الى اخرى بسرعة كبيرة مما يتطلب وجود تعاون دولي بين الجهات الرقابية وتطبيق معايير موحدة لتعزيز سلامة النظام المصرفي

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان الاستقرار المالي يمثل الهدف الاساسي الذي تسعى اليه البنوك والجهات الرقابية حيث يسهم في تعزيز الثقة في النظام المصرفي ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة كما يعد مؤشرا مهما على قوة الاقتصاد وقدرته على مواجهة التحديات المختلفة

نظرية الاستقرار المالي في النظام المصرفي:

تعد مؤشرات الاستقرار المالي من الادوات الاساسية التي تستخدم في تقييم قوة البنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر والتحديات الاقتصادية حيث تعكس هذه المؤشرات مدى كفاءة الاداء المالي وسلامة المركز المالي للمؤسسة المصرفية كما تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف داخل البنك مما يمكن الادارة والجهات الرقابية من اتخاذ القرارات المناسبة للحفاظ على الاستقرار المالي

¹⁵¹ International Monetary Fund Global financial stability report Navigating risks in a high rate environment 202

ويتم قياس الاستقرار المالي من خلال مجموعة من المؤشرات الفنية التي تم اعتمادها على المستوى الدولي نظرا لاهميتها في تقييم اداء البنوك ومقارنتها مع غيرها من المؤسسات المالية حيث تركز هذه المؤشرات على الجوانب الرئيسية التي تؤثر على استقرار البنك مثل رأس المال وجودة الاصول والسيولة والربحية

-كفاية رأس المال:

ويعد مؤشر كفاية رأس المال من اهم المؤشرات التي تعكس قدرة البنك على تحمل الخسائر غير المتوقعة حيث يشير الى مدى توفر رأس المال الكافي لمواجهة المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك وكلما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال دل ذلك على قوة المركز المالي للبنك وقدرته على امتصاص الصدمات الاقتصادية دون التأثير على استمرارية نشاطه كما يعزز هذا المؤشر ثقة المستثمرين والمودعين في البنك

-جودة الأصول:

اما جودة الاصول فتعد من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض والاستثمارات حيث تشير الى مدى قدرة العملاء على سداد التزاماتهم المالية وكلما انخفضت نسبة القروض المتعثرة وارتفعت جودة الاصول زادت قدرة البنك على تحقيق استقرار مالي مستدام كما ان ارتفاع نسبة الديون المتعثرة يعد مؤشرا سلبيا يدل على ضعف السياسات الائتمانية وزيادة المخاطر التي قد تهدد استقرار البنك¹⁶

-السيولة :

وتعد السيولة من اهم المؤشرات التي تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب حيث تعتمد البنوك على توفر مستوى مناسب من السيولة لمواجهة طلبات السحب المفاجئة او الالتزامات المالية قصيرة الاجل ويؤدي نقص السيولة الى تعرض البنك لمخاطر كبيرة قد تصل الى حد التعثر المالي لذلك تحرص البنوك على ادارة السيولة بكفاءة من خلال الاحتفاظ بنسبة مناسبة من الاصول السائلة وتنويع مصادر التمويل

- الربحية:

¹⁶ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي تطورات الاستقرار المالي في الدول العربية الكويت 2022

كما تمثل الربحية مؤشرا مهما على كفاءة الاداء المالي للبنك حيث تعكس قدرة البنك على تحقيق عوائد مستقرة من انشطته المختلفة وكلما زادت الربحية دل ذلك على حسن ادارة الموارد المالية وتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد كما تساعد الارباح المتحققة في دعم رأس المال وتعزيز قدرة البنك على مواجهة التحديات المستقبلية

3-التصورات المالية:

وتشير التصورات المالية الى ان تحقيق مستويات مرتفعة من هذه المؤشرات لا يمكن ان يتم دون وجود نظام فعال لادارة المخاطر حيث ان العلاقة بين ادارة المخاطر والاستقرار المالي علاقة تكاملية حيث يؤدي تطبيق سياسات منظمة لادارة المخاطر الى تقليل احتمالات التعثر المالي وزيادة قدرة البنك على التكيف مع التغيرات الاقتصادية المختلفة كما ان البنوك التي تمتلك أنظمة متطورة لادارة المخاطر تكون اكثر قدرة على استيعاب التراجعات الاقتصادية سواء كانت ناتجة عن تقلبات في الاسواق او تغيرات في اسعار الفائدة او حدوث ازمات مالية مفاجئة مما يسهم في تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين ويقوي من مكانة البنك في السوق¹⁷

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان مؤشرات الاستقرار المالي تمثل اداة رئيسية لتقييم اداء البنوك وقياس مدى قدرتها على مواجهة المخاطر حيث تساعد هذه المؤشرات في توجيه السياسات المصرفية نحو تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز كفاءة النظام المصرفي بشكل عام

العلاقة التفاعلية بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي:

تعد العلاقة بين ادارة المخاطر والاستقرار المالي من العلاقات الاساسية التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المصرفية والاقتصادية حيث يرتبط نجاح البنوك في تحقيق الاستقرار المالي بدرجة كبيرة بمدى كفاءة الانظمة التي تعتمد عليها في ادارة المخاطر المختلفة التي تواجهها في بيئة عمل تتسم بالتقلب وعدم اليقين

¹⁷ البنك المركزي السعودي تقرير الاستقرار المالي الرياض 2023

وتقوم هذه العلاقة على اساس ان ادارة المخاطر تمثل الاداة الرئيسية التي تستخدمها البنوك للحد من تأثير المخاطر المحتملة على ادائها المالي حيث ان وجود نظام فعال لادارة المخاطر يمكن البنك من التعرف المبكر على مصادر الخطر وتحليلها واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من آثارها قبل ان تتفاقم وتؤدي الى حدوث ازمات مالية¹⁸

وكلما كانت ادارة المخاطر اكثر كفاءة وتنظيما كلما زادت قدرة البنك على تحقيق الاستقرار المالي حيث تسهم السياسات الفعالة في تقليل احتمالات التعثر المالي وتحسين جودة الاصول والحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة وتعزيز كفاية رأس المال مما ينعكس بشكل مباشر على قوة المركز المالي للبنك

وفي المقابل فان ضعف ادارة المخاطر يؤدي الى زيادة احتمالات التعرض للزمات المالية حيث قد تتخذ البنوك قرارات تمويلية او استثمارية غير مدروسة تؤدي الى ارتفاع مستوى المخاطر ومن ثم تراجع جودة الاصول وزيادة نسبة القروض المتعثرة ونقص السيولة مما قد يهدد استقرار البنك ويؤثر على استمراريته

كما ان العلاقة بين ادارة المخاطر والاستقرار المالي ليست علاقة احادية الاتجاه بل هي علاقة تفاعلية حيث ان تحقيق مستوى مرتفع من الاستقرار المالي يساعد البنوك على تطوير انظمة ادارة المخاطر وتحسين كفاءتها وذلك من خلال توفير بيئة مالية مستقرة تسمح بتطبيق السياسات الرقابية بشكل فعال والاستثمار في تطوير الانظمة التقنية وتحسين قدرات العاملين¹⁹

وتظهر اهمية هذه العلاقة بشكل واضح في اوقات الازمات الاقتصادية حيث تكون البنوك التي تمتلك انظمة قوية لادارة المخاطر اكثر قدرة على مواجهة الصدمات والتقلبات في الاسواق المالية بينما تعاني البنوك التي تفتقر الى هذه الانظمة من خسائر كبيرة قد تؤدي الى تعثرها او خروجها من السوق

كما تسهم ادارة المخاطر في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في البنوك حيث ان وجود نظام فعال لادارة المخاطر يعكس مدى التزام البنك بالمعايير المهنية وقدرته على حماية اموال المودعين مما يؤدي الى زيادة الاستقرار المالي على مستوى المؤسسة وعلى مستوى النظام المصرفي ككل

¹⁸ World Bank Analyzing banking risk A framework for assessing corporate governance and risk management Fourth Edition 2020

¹⁹ International Monetary Fund Global financial stability report Navigating risks in a high rate environment 2025

وتدعم الجهات الرقابية هذه العلاقة من خلال وضع القوانين والمعايير التي تلزم البنوك بتطبيق نظم فعالة لإدارة المخاطر مثل معايير لجنة بازل التي تهدف إلى تعزيز كفاية رأس المال وتحسين إدارة السيولة وتطوير نظم الرقابة الداخلية مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن العلاقة بين إدارة المخاطر والاستقرار المالي تمثل حجر الأساس في عمل البنوك حيث أن تحقيق الاستقرار المالي لا يمكن أن يتم دون وجود إدارة فعالة للمخاطر كما أن تطوير إدارة المخاطر يعتمد بشكل كبير على توفر بيئة مالية مستقرة مما يؤكد على التكامل والترابط بينهما في دعم سلامة النظام المصرفي واستدامته

النظريات الداعمة للدراسة

نظرية الوكالة (Agency Theory)

تعد نظرية الوكالة من النظريات الأساسية في مجال الإدارة والاقتصاد والتي تستخدم لتفسير العلاقة بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة خاصة العلاقة بين الملاك والإدارة حيث تقوم هذه النظرية على وجود طرفين رئيسيين هما الموكل الذي يمثل أصحاب الملكية والطرف الآخر هو الوكيل الذي يمثل الإدارة التنفيذية المسؤولة عن اتخاذ القرارات داخل المؤسسة

وتفترض هذه النظرية وجود تعارض محتمل في المصالح بين الملاك والإدارة حيث يسعى الملاك إلى تحقيق أقصى عائد ممكن على استثماراتهم بينما قد تسعى الإدارة إلى تحقيق أهداف شخصية أو قصيرة الأجل قد لا تتوافق بالضرورة مع مصلحة الملاك مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بمشكلة الوكالة

وفي القطاع المصرفي تظهر أهمية نظرية الوكالة بشكل واضح نظراً لحساسية النشاط المصرفي واعتماده على إدارة الموارد المالية بشكل دقيق حيث تتخذ الإدارة العديد من القرارات المتعلقة بالاقراض والاستثمار وإدارة المخاطر والتي قد يكون لها تأثير كبير على استقرار البنك وربحيته

وقد تميل الإدارة في بعض الحالات إلى اتخاذ قرارات تنطوي على مستويات مرتفعة من المخاطر بهدف تحقيق أرباح سريعة أو تحقيق مكاسب شخصية مثل الحوافز المرتبطة بالأداء مما قد يعرض البنك لمخاطر كبيرة في حال عدم وجود رقابة فعالة

ومن هنا تبرز أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية التي تهدف الى تقليل تعارض المصالح بين الملاك والادارة من خلال وضع نظم رقابية فعالة تضمن التزام الادارة بتحقيق اهداف المؤسسة وليس مصالحها الشخصية

كما تسهم ادارة المخاطر في الحد من مشكلة الوكالة حيث تعمل على وضع سياسات واضحة لتحديد مستويات المخاطر المقبولة وتفرض ضوابط على القرارات التي تتخذها الادارة مما يقلل من احتمالات اتخاذ قرارات غير مدروسة قد تؤثر سلبا على الاستقرار المالي للبنك

وتشمل اليات الحد من مشكلة الوكالة مجموعة من الاجراءات مثل تعزيز الشفافية والافصاح المالي وتفعيل دور مجالس الادارة ولجان المراجعة الداخلية ووضع نظم حوافز تربط بين اداء الادارة وتحقيق اهداف المؤسسة على المدى الطويل بدلا من التركيز على المكاسب قصيرة الاجل²⁰

كما تلعب الجهات الرقابية دورا مهما في الحد من مشكلات الوكالة من خلال فرض القوانين والتعليمات التي تلزم البنوك بتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وضمان وجود رقابة فعالة على الادارة التنفيذية

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان نظرية الوكالة تفسر العديد من السلوكيات الادارية داخل البنوك وتوضح اهمية وجود نظم رقابية وادارية فعالة للحد من تعارض المصالح حيث تسهم ادارة المخاطر والحوكمة المصرفية في تحقيق التوازن بين مصالح الملاك والادارة وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية²¹

نظرية الحوكمة

تعد نظرية الحوكمة من النظريات الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في مجال الادارة والقطاع المصرفي نظرا لدورها المهم في تنظيم العلاقة بين مختلف الاطراف داخل المؤسسة وضمان تحقيق الشفافية والمساءلة حيث تهدف الحوكمة الى وضع مجموعة من القواعد والانظمة التي تنظم عمل المؤسسات وتحدد المسؤوليات بشكل واضح بما يساهم في تحسين الاداء وتقليل المخاطر

²⁰ World Bank Analyzing banking risk A framework for assessing corporate governance and risk management Fourth Edition 2020

²¹ عبد الحميد محمد اثر ادارة المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية مجلة العلوم الاقتصادية والادارية 2021

وترتكز نظرية الحوكمة على مجموعة من المبادئ الاساسية التي تشمل الشفافية والمساءلة والعدالة والانضباط حيث تعمل هذه المبادئ على تعزيز الثقة بين اصحاب المصلحة مثل المساهمين والعملاء والجهات الرقابية من خلال ضمان وضوح المعلومات واتخاذ القرارات بطريقة عادلة ومسؤولة

وفي القطاع المصرفي تكتسب الحوكمة اهمية خاصة نظرا لحساسية النشاط المصرفي وتأثيره المباشر على الاقتصاد حيث تسهم الحوكمة في ضمان ان تكون القرارات التي تتخذها الادارة متوافقة مع اهداف البنك واستراتيجيته طويلة الاجل بعيدا عن المصالح الشخصية او القرارات غير المدروسة

كما تساعد الحوكمة على تقليل مستوى المخاطر داخل البنوك من خلال وجود انظمة رقابية قوية تتابع تنفيذ السياسات والاجراءات وتكشف عن اي انحرافات او اخطاء في وقت مبكر مما يسمح باتخاذ الاجراءات التصحيحية قبل تفاقم المشكلة

وتتجلى اهمية الحوكمة في دور مجلس الادارة الذي يعد الجهة المسؤولة عن وضع السياسات العامة ومراقبة اداء الادارة التنفيذية حيث يعمل على التأكد من التزام الادارة بتطبيق القوانين والتعليمات وتحقيق اهداف البنك بشكل متوازن كما تشمل الحوكمة وجود لجان متخصصة مثل لجنة المراجعة ولجنة المخاطر التي تعمل على تقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية وادارة المخاطر داخل البنك وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الاداء وتقليل المخاطر

وتسهم الحوكمة ايضا في تعزيز الافصاح المالي حيث تلتزم البنوك بتقديم معلومات دقيقة وشفافة عن اداءها المالي ومخاطرها مما يساعد المستثمرين والجهات الرقابية على تقييم وضع البنك بشكل صحيح واتخاذ القرارات المناسبة كما تلعب الجهات الرقابية دورا مهما في تعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال وضع القوانين والمعايير التي تلزم البنوك بتبني نظم حوكمة فعالة مثل معايير لجنة بازل التي تؤكد على اهمية وجود رقابة قوية وادارة فعالة للمخاطر

وفي ظل التطورات الحديثة في القطاع المصرفي وازدياد التحديات والمخاطر اصبحت الحوكمة ضرورة اساسية لضمان استقرار البنوك حيث تسهم في تحسين كفاءة الادارة وتعزيز الرقابة وتقليل احتمالات التعرض للالزامات المالية

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان نظرية الحوكمة تمثل اطارا مهما يساعد البنوك على تحقيق التوازن بين تحقيق الارباح والحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر حيث تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين ادارة المخاطر مما يؤدي في النهاية الى تحقيق الاستقرار المالي واستدامة المؤسسات المصرفية

نظرية المخاطر والعائد

تعد نظرية المخاطر والعائد من النظريات الاساسية في مجال التمويل والاستثمار حيث تقوم على فكرة جوهرية مفادها وجود علاقة طردية بين مستوى المخاطر والعائد المتوقع بمعنى انه كلما زادت درجة المخاطر التي يتحملها المستثمر او المؤسسة المالية زاد العائد المتوقع في المقابل وكلما انخفضت المخاطر انخفض العائد المتوقع

وتعكس هذه النظرية طبيعة القرارات المالية التي تتخذها البنوك والمؤسسات الاستثمارية حيث تسعى دائما الى تحقيق التوازن بين تحقيق اعلى عائد ممكن وبين الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر وذلك من خلال اختيار الاستثمارات التي تحقق افضل مزيج بين العائد والمخاطرة

وفي القطاع المصرفي تظهر اهمية هذه النظرية بشكل واضح في قرارات منح القروض والاستثمار حيث تقوم البنوك بتقييم مستوى المخاطر المرتبطة بكل عملية تمويلية او استثمارية وتحديد العائد المناسب الذي يعوض هذه المخاطر فكلما زادت احتمالات التعثر او الخسارة يتم رفع سعر الفائدة او العائد المتوقع لتعويض هذه المخاطر

كما تعتمد البنوك على هذه النظرية في ادارة محافظها الاستثمارية حيث تعمل على تنويع الاستثمارات لتقليل المخاطر دون التأثير الكبير على العائد وذلك من خلال توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة وادوات مالية متنوعة مما يساعد في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل احتمالات الخسارة

وتؤكد هذه النظرية على ان السعي لتحقيق عوائد مرتفعة دون الاخذ في الاعتبار مستوى المخاطر قد يؤدي الى نتائج سلبية حيث قد تتعرض البنوك لخسائر كبيرة في حال عدم ادارة المخاطر بشكل صحيح لذلك فان الادارة الرشيدة تعتمد على تحقيق توازن دقيق بين المخاطر والعوائد

كما ترتبط هذه النظرية ارتباطا وثيقا بادارة المخاطر المصرفية حيث تسهم في وضع حدود مقبولة للمخاطر التي يمكن للبنك تحملها وتساعد في اتخاذ قرارات مالية مبنية على تحليل علمي يراعي مستوى المخاطر والعوائد المتوقعة

وتستخدم البنوك مجموعة من الأدوات والنماذج المالية لتطبيق هذه النظرية مثل تحليل العائد المعدل بالمخاطر ونماذج قياس المخاطر التي تساعد في تقييم جدوى الاستثمارات واتخاذ القرارات المناسبة بناء على مستوى المخاطر

كما تلعب الجهات الرقابية دورا مهما في ضبط العلاقة بين المخاطر والعائد من خلال وضع حدود للمخاطر التي يمكن للبنوك تحملها وفرض متطلبات رأسمالية تهدف الى حماية النظام المصرفي من المخاطر المفرطة التي قد تؤدي الى حدوث ازمات مالية²²

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان نظرية المخاطر والعائد تمثل اساسا مهما في اتخاذ القرارات المالية داخل البنوك حيث تساعد في تحقيق التوازن بين تحقيق الارباح والحفاظ على الاستقرار المالي كما تساهم في توجيه السياسات المصرفية نحو ادارة المخاطر بشكل فعال بما يضمن استدامة المؤسسات المالية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة

دور التكنولوجيا في ادارة المخاطر

اصبحت التكنولوجيا من العوامل الاساسية التي تلعب دورا محوريا في تطوير ادارة المخاطر داخل البنوك والمؤسسات المالية حيث ساهم التقدم التكنولوجي في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وتوفير ادوات حديثة تساعد في تحليل المخاطر والتنبؤ بها بشكل اكثر دقة مما يعزز قدرة البنوك على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة في مواجهة التحديات المختلفة

وقد ادى الاعتماد المتزايد على الانظمة الالكترونية والتحول الرقمي في القطاع المصرفي الى ظهور اساليب متطورة لادارة المخاطر تعتمد على استخدام تقنيات حديثة مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والتي تتيح للبنوك القدرة على معالجة كميات هائلة من البيانات في وقت قصير واستخلاص مؤشرات دقيقة تساعد في التعرف على المخاطر المحتملة قبل حدوثها

كما تساهم التكنولوجيا في تحسين نظم الرقابة الداخلية داخل البنوك من خلال توفير انظمة متقدمة للمراقبة المستمرة تساعد في اكتشاف الاخطاء والانحرافات في العمليات المصرفية بشكل فوري مما يقلل من احتمالات حدوث خسائر مالية نتيجة الاخطاء البشرية او ضعف الاجراءات

²² عبد الحميد محمد اثر ادارة المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية مجلة العلوم الاقتصادية والادارية 2021

وتلعب الانظمة الالكترونية دورا مهما في ادارة مخاطر الائتمان حيث تمكن البنوك من تحليل البيانات المالية للعملاء بشكل دقيق وتقييم الجدارة الائتمانية باستخدام نماذج تحليل متقدمة تعتمد على مؤشرات متعددة مما يساعد في اتخاذ قرارات ائتمانية اكثر دقة وتقليل احتمالات التعثر²³

كما تساهم التكنولوجيا في ادارة مخاطر السيولة من خلال توفير انظمة تساعد في متابعة التدفقات النقدية بشكل مستمر وتحليل الفجوات الزمنية بين الاصول والالتزامات مما يمكن البنوك من التخطيط بشكل افضل وتجنب حدوث ازمات سيولة

وفي مجال المخاطر التشغيلية تساعد التكنولوجيا في تقليل الاعتماد على العمليات اليدوية واستبدالها بانظمة آلية تقلل من احتمالات الخطأ البشري كما توفر ادوات متقدمة لحماية البيانات والانظمة من الهجمات السيبرانية التي اصبحت تشكل تهديدا كبيرا للبنوك في العصر الحديث²⁴

ومن ناحية اخرى ادت التطورات التكنولوجية الى ظهور نوع جديد من المخاطر يعرف بالمخاطر السيبرانية والتي تتمثل في الهجمات الالكترونية ومحاولات الاختراق التي تستهدف الانظمة المصرفية والبيانات الحساسة مما يتطلب من البنوك الاستثمار في تقنيات امن المعلومات وتطوير استراتيجيات فعالة لحماية انظمتها

كما تعتمد البنوك على تقنيات متقدمة مثل انظمة الانذار المبكر التي تساعد في اكتشاف المؤشرات التي قد تدل على وجود مخاطر محتملة مما يتيح الفرصة لاتخاذ الاجراءات الوقائية في الوقت المناسب قبل تفاقم المشكلة

وتسهم التكنولوجيا ايضا في تعزيز الشفافية من خلال تحسين نظم الافصاح المالي وتوفير معلومات دقيقة في الوقت المناسب للجهات الرقابية والمستثمرين مما يساعد في تقييم اداء البنوك بشكل اكثر دقة

وفي ظل التوسع في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية والتطبيقات الالكترونية اصبح من الضروري على البنوك تطوير بنيتها التكنولوجية بشكل مستمر لضمان قدرتها على التعامل مع التحديات الجديدة وتحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا والحد من المخاطر المرتبطة بها

23 International Monetary Fund Global financial stability report Navigating risks in a high rate environment 2025

24 International Monetary Fund Global financial stability report Navigating risks in a high rate environment 2025

وفي ضوء ما سبق يمكن القول ان التكنولوجيا تمثل اداة اساسية في تطوير ادارة المخاطر المصرفية حيث تسهم في تحسين كفاءة العمليات وزيادة دقة التحليل وتعزيز القدرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بشكل فعال مما يدعم الاستقرار المالي للبنوك ويساعدها على تحقيق النمو في بيئة تنافسية متغيرة

الأساس التقني والحماية:

يبين هذا المنطلق على الدور الرئيسي الذي قام به الجهات الرقابية، وعلى قمته البنوك المركزية والهيئات التنظيمية والإشرافية، في تدعيم فاعلية إدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية. ويبين هذا الدور أحد الاعمدة الأساسية التي يشيد عليها الاستقرار المالي، حيث يوفر الإطار التنظيمي والقواعد الإرشادية التي تنظم عمل البنوك وتحدد نطاق مسؤولياتها في مقابلة المخاطر المرجحة.

وتتجسد مهمة هذه الجهات الرقابية في وضع مقاييس واضحة وشاملة تتوافق مع الأطر الدولية، وخصوصاً تلك التي وضعتها لجنة بازل للإشراف المصرفي. وتسعى هذه المعايير إلى ضمانات إدارة فعّالة لمختلف أنواع المخاطر التي تواجه البنوك أثناء العمليات اليومية والاستراتيجية. وتحتوي هذه المعايير ظوابط متعلقة بكفاية رأس المال، وإدارة السيولة، والإفصاح المالي، والرقابة الداخلية، إضافة إلى المتطلبات التقنية المرتبطة بأنظمة المعلومات وإدارة البيانات.

كما تعمل البنوك المركزية على متابعة التزام المؤسسات المصرفية بهذه المعايير من خلال الرقابة المستمرة والتقييم المستمر للأداء، والقيام بزيارات ميدانية، ودراسة التقارير المالية التي تقدمها البنوك بشكل دائم. ويساعد هذا النوع من الرقابة على اكتشاف نقاط الضعف المحتملة قبل تعاضمها، وإرشاد البنوك نحو تصحيح المسار أو تطوير سياساتها التنظيمية والإدارية.

وتشمل هذه التدابير كذلك متابعة أساليب الحماية التقنية التي تستخدمها البنوك لمواجهة المستجدات الإلكترونية، التي غدت عنصراً أساسياً في منظومة تدبير المخاطر في الزمن الراهن، لتعزيز الاعتماد على الواجهات الرقمية والمعاملات المصرفية عبر الشبكة.

وبوجود هذا الإطار الرقابي الواسع، تتعزز الثقة العامة في المسار المصرفي، ويقل احتمال تعرض البنوك لنكبات مفاجئة أو تراجعات مالية قد تؤدي إلى اضطرابات كبرى في الاقتصاد. كما تضمن هذه الأنظمة وقاية تقنية وإجرائية تعمل على كفاءة ديمومة الأعمال المصرفية واستقرار الشريحة المالية، بما يدعم متانة النظام المصرفي وقدرته على النمو والتكيف مع التغيرات الاقتصادية.

المنهجية وطرق البحث:

يعتمد هذا البحث إلى المنهج الكمي بوصفه أحد المناهج العلمية الأكثر متوافقاً لدراسة الظواهر المصرفية ذات الطابع الرقبي والموضوعي. ويُطبَّق هذا المنهج عبر تصميم استبيان متخصص يُوجَّه إلى مجموعة مختارة من العاملين في القطاع المصرفي، تشمل:

المديرين الماليين، ومديري أقسام المخاطر، والمحللين الماليين، وموظفي البنوك ذوي الصلة المباشرة بتدبير المخاطر.

ويقصد بهذا الاستبيان استقصاء مدى تطبيق المصارف لسياسات تدبير المخاطر، ورصد انعكاس هذه الممارسات على أبرز مقاييس الاطمئنان المالي، كالقدرة الرأسمالية، وجودة الموجودات، ومستوى السيولة، والعائد. وصُممت فقرات الاستبيان استناداً لمقياس "ليكرت" الخماسي لضمان دقة القياس ووضوح الاستجابات، كما تركز في صياغتها على المعايير العالمية وتوجيهات هيئة بازل ومذكرات الجهات التنظيمية.

إلى جانب ذلك، يعتمد البحث على البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية للمصارف، وكذلك التقارير الصادرة عن المصرف المركزي، بهدف التوصل إلى مؤشرات عديدة دقيقة حول الاطمئنان المالي. وتتضمن هذه المؤشرات: نسب السيولة، ومعدلات التخلف، واكتفاء رأس المال، والعائد على الموجودات وحقوق الملكية، وغيرها من المقاييس الهامة التي تساهم في تقييم الوضع المالي للمصارف بإنصاف.

العينة العددية:

تتألف العينة العددية من ما يقارب 150 إلى 200 مشارك يمثلون مستويات مختلفة من العاملين في القطاع المصرفي ضمن مجموعة من المصارف التجارية المحلية. وقد جرت مراعاة التباين في اختيار المستجيبين ليشملوا درجات وظيفية متباينة لضمان شمولية المعطيات، وتغطية أكبر قدر من الآراء المتعلقة بتنفيذ إجراءات تدبير المخاطر وتأثيرها على الاطمئنان المالي.

العينة الكيفية:

إضافة إلى الجانب العددي، يستعين البحث بأسلوب العينة الكيفية التي تضم ما بين 10 إلى 15 محادثة معمقة مع مجموعة من الخبراء المصرفيين، ومسؤولي المراقبة المالية، وقادة من المصرف المركزي. وتهدف هذه المحادثات إلى استخلاص رؤى أعمق حول الصعوبات الفعلية التي تواجه المصارف في إنفاذ ترتيبات تدبير المخاطر، ومدى فاعلية الإطار الإشرافي في دعم هذه المساعي

وتوفر هذه المحادثات للباحث فرصة لاستيعاب الجوانب السلوكية والتنظيمية والإدارية التي ربما لا تكشف عنها الاستبيانات أو المعطيات المالية وحدها، مما يثري البحث ويعزز وثوقية نتائجه. وبتدريج التحليل العددي للاستجابات والمعلومات الرقمية، والتحليل الكيفي لوجهات نظر الخبراء، يسعى البحث إلى تقديم صورة مكتملة حول واقع تدبير المخاطر المصرفية، ومدى قدرتها على ترويج الاستقرار المالي داخل المصارف

1. Buston, C. F. (2013). *Active risk management and banking stability* (CentER Discussion Paper No. 2013-068). Tilburg University.

هدفت دراسة Buston الى تحليل اثر ادارة المخاطر النشطة على استقرار البنوك خلال فترة الازمة المالية العالمية حيث ركزت الدراسة على مدى قدرة البنوك التي تطبق استراتيجيات متقدمة في ادارة المخاطر على مواجهة التحديات المالية التي ظهرت خلال تلك الفترة والتي اتسمت بارتفاع مستويات عدم اليقين وتقلبات الاسواق

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات مجموعة من البنوك التي تعرضت لتداعيات الازمة المالية حيث قامت بمقارنة اداء البنوك التي تطبق اساليب تقليدية في ادارة المخاطر مع البنوك التي تعتمد على ادارة نشطة واستباقية للمخاطر وذلك من خلال دراسة مؤشرات الاستقرار المالي مثل السيولة وجودة الاصول وكفاية رأس المال

واوضحت نتائج الدراسة ان البنوك التي اعتمدت على ادارة مخاطر متقدمة كانت اكثر قدرة على الصمود في مواجهة الازمة حيث تمكنت من تقليل حجم الخسائر والحفاظ على مستويات مستقرة من السيولة مقارنة بالبنوك التي لم تطبق هذه الاساليب كما اظهرت الدراسة ان الادارة الاستباقية للمخاطر تسهم في اكتشاف المشكلات المحتملة في مراحل مبكرة مما يتيح الفرصة لاتخاذ الاجراءات المناسبة قبل تفاقمها

كما اشارت الدراسة الى ان استخدام ادوات تحليل متقدمة مثل نماذج التنبؤ بالمخاطر واختبارات الضغط يساعد البنوك على تقييم قدرتها على مواجهة السيناريوهات السلبية المختلفة مما يعزز من جاهزيتها للتعامل مع الازمات

وبينت الدراسة ايضا ان البنوك التي تدمج ادارة المخاطر ضمن استراتيجيتها العامة وتوليها اهتماما كبيرا تكون اكثر قدرة على تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد كما تتمتع بمرونة اكبر في التكيف مع التغيرات الاقتصادية

وفي ضوء هذه النتائج تؤكد الدراسة على اهمية التحول من الادارة التقليدية للمخاطر الى ادارة نشطة تعتمد على التنبؤ والتحليل المستمر حيث يمثل ذلك عاملا اساسيا في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل احتمالات التعثر خلال فترات الازمات

كما تسهم هذه الدراسة في دعم الفكرة القائلة بان ادارة المخاطر ليست مجرد وظيفة تشغيلية بل هي عنصر استراتيجي يجب ان يكون جزءا اساسيا من عملية اتخاذ القرار داخل البنوك لما لها من دور كبير في حماية المؤسسات المصرفية وضمن استمراريته²⁵

2. Chai, Z., et al. (2022). *Bank-specific risks and financial stability nexus: Evidence from conventional banks in Pakistan. Frontiers in Psychology, 10.*

هدفت دراسة Chai الى تحليل العلاقة بين المخاطر المصرفية والاستقرار المالي في البنوك التقليدية في باكستان حيث ركزت الدراسة على ثلاثة انواع رئيسية من المخاطر وهي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وذلك في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتقلبات والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الدول النامية

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات مجموعة من البنوك خلال فترة زمنية محددة بهدف قياس تأثير كل نوع من انواع المخاطر على مؤشرات الاستقرار المالي حيث تم استخدام نماذج تحليل احصائي متقدمة لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات وتحديد مدى تأثيرها على الاداء المالي للبنوك

واوضحت نتائج الدراسة ان ارتفاع مستوى مخاطر الائتمان يؤدي بشكل مباشر الى انخفاض الاستقرار المالي حيث ترتبط زيادة القروض المتعثرة بتراجع جودة الاصول مما يؤثر سلبا على قدرة البنك على تحقيق ارباح مستقرة كما يزيد من احتمالات التعثر المالي

كما بينت الدراسة ان مخاطر السيولة تمثل عاملا مهما في تحديد مستوى الاستقرار المالي حيث يؤدي نقص السيولة الى ضعف قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته مما قد يؤدي الى فقدان الثقة لدى العملاء والمستثمرين ويعرض البنك لمخاطر كبيرة

²⁵ Buston C F Active risk management and banking stability CentER Discussion Paper No 2013 068 Tilburg University 2013

وفي المقابل اظهرت الدراسة ان الادارة الفعالة للمخاطر تسهم بشكل كبير في تعزيز الاستقرار المالي حيث تساعد السياسات الجيدة في ادارة الائتمان والسيولة على تقليل المخاطر وتحسين جودة الاصول والحفاظ على مستويات مناسبة من السيولة

كما اشارت الدراسة الى ان البنوك التي تعتمد على نظم متطورة في ادارة المخاطر تكون اكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد مما يعزز من قدرتها التنافسية في السوق

وبينت الدراسة ايضا ان وجود رقابة فعالة واتباع معايير تنظيمية واضحة يسهم في تحسين ادارة المخاطر داخل البنوك مما يؤدي الى تعزيز الثقة في النظام المصرفي ككل خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات اقتصادية مستمرة وفي ضوء هذه النتائج تؤكد الدراسة على اهمية تطوير نظم ادارة المخاطر داخل البنوك والتركيز على تحسين جودة القرارات الائتمانية وتعزيز ادارة السيولة باعتبارهما من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستقرار المالي

كما تسهم هذه الدراسة في توضيح العلاقة القوية بين انواع المخاطر المختلفة والاستقرار المالي وتؤكد على ان تحقيق الاستقرار المالي يتطلب ادارة متكاملة وشاملة لكافة انواع المخاطر داخل المؤسسة المصرفية²⁶

3. Alfadli, A. (2022). *The impact of financial risks on commercial banks' financial stability: Empirical evidence from MENA countries. International Journal of Finance and Banking Research*, 8(3), 45-58.

هدفت دراسة Alfadli الى تحليل اثر المخاطر المالية على الاستقرار المالي للبنوك التجارية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا حيث ركزت الدراسة على طبيعة العلاقة بين انواع المخاطر المختلفة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وبين مستوى الاستقرار المالي في هذه البنوك في ظل بيئة اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار النسبي والتغيرات المستمرة

²⁶ Chai Z Sohail M T Mahmood H Bank specific risks and financial stability nexus Evidence from conventional banks in Pakistan Frontiers in Psychology 2022

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات عدد من البنوك التجارية في دول المنطقة خلال فترة زمنية محددة وذلك باستخدام اساليب تحليل احصائي لقياس مدى تأثير كل نوع من انواع المخاطر على مؤشرات الاستقرار المالي مثل كفاية رأس المال وجودة الاصول والسيولة والربحية

واوضحت نتائج الدراسة ان المخاطر المالية تمثل عاملا حاسما في تحديد مستوى الاستقرار المالي للبنوك حيث ان ارتفاع مستويات المخاطر خاصة مخاطر الائتمان يؤدي الى تدهور جودة الاصول وزيادة نسبة القروض المتعثرة مما ينعكس سلبا على قدرة البنوك على تحقيق الاستقرار المالي

كما بينت الدراسة ان ضعف ادارة السيولة قد يؤدي الى تعرض البنوك لمشكلات مالية خطيرة نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب مما يؤثر على ثقة العملاء ويزيد من احتمالات التعثر المالي

وفي المقابل اظهرت الدراسة ان البنوك التي تعتمد على ادارة متكاملة للمخاطر تكون اكثر قدرة على تحقيق الاستقرار المالي حيث تسهم السياسات الفعالة في تقليل تأثير المخاطر المختلفة وتحسين الاداء المالي بشكل عام

كما اشارت الدراسة الى ان تطبيق معايير دولية مثل معايير لجنة بازل يسهم في تعزيز كفاءة ادارة المخاطر داخل البنوك حيث يساعد على تحسين كفاية رأس المال وتعزيز الرقابة الداخلية مما يؤدي الى تقليل احتمالات التعرض للالتزامات المالية

وبينت الدراسة ايضا ان البيئة الاقتصادية في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا تلعب دورا مهما في تحديد مستوى المخاطر حيث تؤثر التقلبات الاقتصادية والسياسية على اداء البنوك وتزيد من درجة عدم اليقين مما يتطلب من البنوك تطوير استراتيجيات مرنة لادارة المخاطر

وفي ضوء هذه النتائج تؤكد الدراسة على اهمية تبني نهج شامل ومتكامل لادارة المخاطر داخل البنوك بحيث يتم التعامل مع جميع انواع المخاطر بشكل مترابط وليس بشكل منفصل مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق الاستدامة

كما تسهم هذه الدراسة في توضيح طبيعة العلاقة بين المخاطر المالية والاستقرار المالي في بيئة الدول النامية وتبرز أهمية تطوير النظم الرقابية وتحسين كفاءة ادارة المخاطر لضمان سلامة النظام المصرفي²⁷

4. Ogundele, O. S., & Nzama, L. (2025). *Risk management practices and financial performance: Analysing credit and liquidity risk management and disclosures by Nigerian banks. Journal of Risk and Financial Management, 18*(4), 198.

هدفت دراسة Ogundele و Nzama الى تحليل العلاقة بين ممارسات ادارة المخاطر المصرفية والاداء المالي للبنوك في نيجيريا حيث ركزت الدراسة على دور ادارة مخاطر الائتمان والسيولة في تحسين الاستقرار المالي للبنوك في بيئة اقتصادية تتسم بالتحديات والتقلبات المستمرة التي تواجه الاسواق الناشئة

وقد جاءت هذه الدراسة في ظل تزايد الاهتمام بدور ادارة المخاطر في تعزيز الاستقرار المالي خاصة في الدول النامية التي تعاني من تقلبات اقتصادية وضعف في بعض الهياكل التنظيمية مما يجعل البنوك اكثر عرضة للمخاطر المالية المختلفة

واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات عدد من البنوك النيجيرية خلال فترة زمنية طويلة نسبيا حيث تم استخدام اساليب احصائية متقدمة لقياس العلاقة بين ممارسات ادارة المخاطر ومؤشرات الاداء المالي مثل الربحية وجودة الاصول والسيولة وكفاية رأس المال وذلك بهدف الوصول الى نتائج دقيقة تعكس الواقع الفعلي للقطاع المصرفي

وقد اظهرت نتائج الدراسة ان ادارة مخاطر الائتمان تمثل احد العوامل الحاسمة في تحسين الاداء المالي للبنوك حيث ان تطبيق سياسات دقيقة في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء ومتابعة القروض بشكل مستمر يسهم في تقليل نسب التعثر وتحسين جودة الاصول مما ينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار المالي للبنك

²⁷ Alfadli A The impact of financial risks on commercial banks financial stability Empirical evidence from MENA countries International Journal of Finance and Banking Research Vol 8 No 3 2022

كما بينت الدراسة ان ادارة مخاطر السيولة تلعب دورا اساسيا في ضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب حيث ان وجود سياسات فعالة لادارة السيولة يساعد في تقليل احتمالات التعرض للالتزامات المالية الناتجة عن نقص السيولة او عدم التوازن بين الاصول والالتزامات

واوضحت الدراسة ايضا ان البنوك التي تعتمد على نظم رقابية متطورة وتلتزم بالافصاح عن ممارسات ادارة المخاطر تكون اكثر قدرة على تحقيق اداء مالي مستقر مقارنة بالبنوك التي تعاني من ضعف في نظم الرقابة الداخلية او غياب الشفافية

كما اشارت النتائج الى ان التكامل بين ادارة مخاطر الائتمان والسيولة يسهم في تحقيق نتائج افضل من التعامل مع كل نوع من المخاطر بشكل منفصل حيث ان العلاقة بين هذه المخاطر مترابطة ويؤثر كل منها على الآخر بشكل مباشر

وبينت الدراسة كذلك ان البيئة الاقتصادية في نيجيريا والتي تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار تلعب دورا مهما في زيادة مستوى المخاطر مما يتطلب من البنوك تبني استراتيجيات مرنة وقادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق كما اكدت الدراسة على اهمية التزام البنوك بالمعايير الدولية في ادارة المخاطر مثل معايير لجنة بازل حيث يسهم ذلك في تعزيز كفاءة الانظمة الرقابية وتحسين قدرة البنوك على مواجهة التحديات المالية

وفي ضوء هذه النتائج تؤكد الدراسة على ان ادارة المخاطر المصرفية ليست مجرد وظيفة تشغيلية بل تمثل عاملا استراتيجيا يؤثر بشكل مباشر على الاداء المالي والاستقرار المالي للبنوك خاصة في الاسواق الناشئة

كما تسهم هذه الدراسة في ابراز اهمية تطوير ممارسات ادارة المخاطر وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات المصرفية مما يساعد في بناء نظام مصرفي اكثر استقرارا وقدرة على مواجهة الازمات²⁸

²⁸ Ogundele O S Nzama L Risk management practices and financial performance Analysing credit and liquidity risk management and disclosures by Nigerian banks Journal of Risk and Financial Management 2025

5. Anh, N. Q. (2023). *Impact of credit risk management on the financial stability of Vietnamese commercial banks. Journal of Finance and Management*, 11(2), 27–39.

هدفت دراسة Anh الى تحليل اثر ادارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي للبنوك التجارية في فيتنام حيث ركزت الدراسة على تقييم مدى تأثير السياسات الائتمانية وجودة عمليات منح القروض ومتابعتها على مؤشرات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي خلال فترة زمنية طويلة شهدت تطورات اقتصادية ملحوظة

وقد جاءت هذه الدراسة في ظل تزايد اهمية ادارة مخاطر الائتمان باعتبارها من اهم انواع المخاطر التي تواجه البنوك نظرا لارتباطها المباشر بالنشاط الاساسي للمؤسسات المصرفية والمتمثل في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء

واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات عدد من البنوك التجارية في فيتنام باستخدام نماذج احصائية متقدمة بهدف قياس العلاقة بين كفاءة ادارة مخاطر الائتمان ومؤشرات الاستقرار المالي مثل جودة الاصول وكفاية رأس المال ومستوى الربحية

واوضحت نتائج الدراسة ان هناك علاقة قوية بين كفاءة ادارة مخاطر الائتمان ومستوى الاستقرار المالي حيث ان البنوك التي تطبق سياسات دقيقة في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتستخدم اساليب متقدمة في تحليل البيانات تكون اكثر قدرة على تقليل نسب التعثر وتحسين جودة القروض

كما بينت الدراسة ان ضعف الرقابة الائتمانية وعدم الالتزام بالمعايير الدقيقة في منح القروض يؤدي الى زيادة نسبة القروض المتعثرة مما ينعكس سلبا على جودة الاصول ويؤثر على قدرة البنك على تحقيق الاستقرار المالي

واشارت الدراسة ايضا الى ان المتابعة المستمرة للقروض بعد منحها تعد من العوامل المهمة في تقليل المخاطر حيث تساعد هذه المتابعة في اكتشاف اي مؤشرات مبكرة على وجود صعوبات مالية لدى العملاء مما يمكن البنك من اتخاذ الاجراءات اللازمة قبل تفاقم المشكلة

كما اكدت الدراسة على اهمية استخدام نظم معلومات متطورة في ادارة مخاطر الائتمان حيث تسهم هذه النظم في تحسين دقة التحليل واتخاذ القرارات الائتمانية بناء على بيانات دقيقة ومحدثة مما يقلل من احتمالات الخطأ

وبينت الدراسة كذلك ان البيئة الاقتصادية تلعب دورا مهما في تحديد مستوى مخاطر الائتمان حيث تؤثر التقلبات الاقتصادية على قدرة العملاء على السداد مما يتطلب من البنوك تبني سياسات مرنة قادرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية

كما اشارت الدراسة الى ان تطبيق المعايير الدولية مثل معايير لجنة بازل يساهم في تحسين ادارة مخاطر الائتمان من خلال تعزيز الرقابة الداخلية ووضع ضوابط صارمة لعمليات التمويل

وفي ضوء هذه النتائج تؤكد الدراسة على ان ادارة مخاطر الائتمان تمثل عنصرا اساسيا في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك حيث ان تحسين جودة السياسات الائتمانية وتطوير نظم التقييم والمتابعة يساهم في تقليل المخاطر وتعزيز الاداء المالي

كما تساهم هذه الدراسة في ابراز اهمية التركيز على ادارة مخاطر الائتمان كاحد المحاور الرئيسية في ادارة المخاطر المصرفية نظرا لتأثيرها المباشر على جودة الاصول والاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية²⁹

6. Laeven, L., & Levine, R. (2009). *Bank governance, regulation, and risk taking. Journal of Financial Economics*, 93(2), 259–275.

تعد دراسة Laeven و Levine من الدراسات المهمة التي تناولت العلاقة بين الحوكمة المصرفية والتنظيم المالي ومستوى المخاطر التي تتحملها البنوك حيث ركزت الدراسة على تحليل تأثير هيكل الحوكمة داخل البنوك على سلوك الادارة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمخاطر ومدى انعكاس ذلك على الاستقرار المالي

وقد جاءت هذه الدراسة في ظل الاهتمام المتزايد بدور الحوكمة في الحد من المخاطر المصرفية خاصة بعد الازمات المالية التي كشفت عن وجود قصور في نظم الرقابة الداخلية داخل العديد من المؤسسات المصرفية مما ادى الى زيادة مستويات المخاطر والتعرض لخسائر كبيرة

²⁹ Anh N Q Impact of credit risk management on the financial stability of Vietnamese commercial banks Journal of Finance and Management 2023

واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات عدد كبير من البنوك في مجموعة من الدول باستخدام اساليب احصائية متقدمة بهدف قياس العلاقة بين هيكل الحوكمة ومستوى المخاطر حيث تم التركيز على عناصر مثل دور مجلس الادارة وحقوق المساهمين ونظم الرقابة الداخلية ومدى التزام البنوك بالمعايير التنظيمية

واوضحت نتائج الدراسة ان وجود نظام حوكمة قوي يسهم بشكل كبير في تقليل مستوى المخاطر داخل البنوك حيث تعمل الحوكمة الفعالة على الحد من السلوكيات المتهورة التي قد تتبعها الادارة في سبيل تحقيق ارباح سريعة دون مراعاة مستوى المخاطر المرتبطة بها

كما بينت الدراسة ان ضعف الحوكمة يؤدي الى زيادة احتمالات اتخاذ قرارات غير مدروسة مما يرفع من مستوى المخاطر ويؤثر سلبا على الاستقرار المالي للبنوك حيث قد تسعى الادارة في بعض الحالات الى تحقيق مصالح قصيرة الاجل تتعارض مع مصلحة المؤسسة على المدى الطويل

واشارت الدراسة ايضا الى ان وجود رقابة داخلية فعالة وشفافية في الافصاح المالي يساعد في تحسين ادارة المخاطر حيث يمكن الجهات الرقابية والمستثمرين من تقييم الوضع المالي للبنك واتخاذ القرارات المناسبة بناء على معلومات دقيقة كما اكدت الدراسة على اهمية دور الجهات التنظيمية في تعزيز الحوكمة المصرفية من خلال وضع القوانين والمعايير التي تلزم البنوك بتطبيق نظم رقابية فعالة والالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة

وبينت الدراسة كذلك ان العلاقة بين الحوكمة والمخاطر ليست علاقة بسيطة بل هي علاقة معقدة تتأثر بعدة عوامل مثل البيئة الاقتصادية والتنظيمية ومستوى تطور القطاع المصرفي حيث تختلف درجة تأثير الحوكمة على المخاطر من دولة الى اخرى³⁰

وفي ضوء هذه النتائج تؤكد الدراسة على ان الحوكمة المصرفية تمثل اداة اساسية للحد من المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي حيث تسهم في تحسين جودة القرارات الادارية وتقليل احتمالات التعرض للالزمات المالية

³⁰ Laeven L Levine R Bank governance regulation and risk taking Journal of Financial Economics Vol 93 No 2 2009

كما تسهم هذه الدراسة في توضيح أهمية التكامل بين الحوكمة وإدارة المخاطر باعتبارهما عنصرين أساسيين في تحقيق الاستقرار المالي داخل البنوك وضمان استمراريتهما في بيئة اقتصادية متغيرة

تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

تشير تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن الاستقرار المالي يعد من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي حيث تؤكد هذه التقارير على أن سلامة النظام المصرفي تمثل عنصراً حيوياً في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الثقة في الأسواق المالية

وقد ركزت هذه التقارير على تحليل المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مثل تقلبات أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم والتوترات الجيوسياسية والتي تؤثر بشكل مباشر على أداء البنوك واستقرارها المالي

وأوضحت التقارير أن إدارة المخاطر المصرفية أصبحت معياراً أساسياً في تقييم قوة البنوك حيث تعتمد الجهات الرقابية والمؤسسات الدولية على مدى كفاءة البنوك في إدارة المخاطر المختلفة مثل مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية في تحديد قدرتها على مواجهة الأزمات

كما أشارت التقارير إلى أن البنوك التي تمتلك أنظمة متطورة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والتقلبات في الأسواق المالية حيث تمكنها هذه الأنظمة من التنبؤ بالمخاطر واتخاذ الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب

وبينت التقارير أن ضعف إدارة المخاطر كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حدوث الأزمات المالية العالمية حيث أدى التوسع غير المدروس في منح القروض وضعف الرقابة الداخلية إلى زيادة المخاطر داخل البنوك مما تسبب في انهيارات مالية كبيرة³¹

³¹ International Monetary Fund Global financial stability report 2025 Washington DC IMF

كما اكدت التقارير على اهمية تطبيق المعايير الدولية مثل معايير لجنة بازل التي تهدف الى تعزيز كفاية رأس المال وتحسين ادارة السيولة وتطوير نظم الرقابة الداخلية مما يسهم في تقليل احتمالات التعرض للالتزامات المالية

واشارت التقارير ايضا الى ان التحول الرقمي في القطاع المصرفي يمثل فرصة لتحسين ادارة المخاطر من خلال استخدام التقنيات الحديثة في تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر الا انه في الوقت نفسه يفرض تحديات جديدة تتعلق بالمخاطر السيبرانية وحماية البيانات³²

كما بينت التقارير ان التعاون الدولي بين الجهات الرقابية يعد امرا ضروريا لمواجهة المخاطر العابرة للحدود حيث ان ترابط الاسواق المالية يجعل الازمات تنتقل بسرعة بين الدول مما يتطلب تنسيقا مستمرا لضمان استقرار النظام المالي العالمي

وفي ضوء هذه النتائج تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على ان تعزيز ادارة المخاطر المصرفية يمثل احد اهم العوامل التي تسهم في تحقيق الاستقرار المالي حيث تساعد الانظمة الفعالة في تقليل احتمالات التعثر المالي وزيادة قدرة البنوك على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة

كما تسهم هذه التقارير في توضيح اهمية تطوير السياسات المصرفية وتعزيز الرقابة المالية لضمان سلامة النظام المصرفي وتحقيق التوازن بين تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع ادارة المخاطر المصرفية وعلاقتها بالاستقرار المالي يتضح ان هناك اهتماما كبيرا بهذا الموضوع في مختلف البيئات الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة او النامية حيث ركزت هذه الدراسات على تحليل انواع المخاطر المختلفة وتأثيرها على الاداء المالي للبنوك ومدى قدرتها على تحقيق الاستقرار المالي

³² World Bank Analyzing banking risk A framework for assessing corporate governance and risk management 4th edition 2020

وقد اظهرت معظم الدراسات وجود اتفاق واضح حول اهمية ادارة المخاطر باعتبارها عنصرا اساسيا في تعزيز الاستقرار المالي حيث بينت نتائج الدراسات ان البنوك التي تطبق سياسات فعالة لادارة المخاطر تكون اكثر قدرة على مواجهة الازمات الاقتصادية وتقليل احتمالات التعثر المالي مقارنة بالبنوك التي تفتقر الى نظم متطورة في هذا المجال

كما اتفقت الدراسات على ان مخاطر الائتمان تعد من اخطر انواع المخاطر التي تواجه البنوك نظرا لتأثيرها المباشر على جودة الاصول حيث اكدت العديد من الدراسات ان ارتفاع نسبة القروض المتعثرة يؤدي الى تدهور المركز المالي للبنك ويزيد من احتمالات التعثر بينما يسهم تحسين ادارة الائتمان في تعزيز الاستقرار المالي

وفيما يتعلق بمخاطر السيولة فقد اظهرت الدراسات انها تمثل عاملا حاسما في تحديد قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية حيث يؤدي نقص السيولة الى فقدان الثقة في البنك وقد يسبب ازمات مالية حادة بينما تسهم الادارة الفعالة للسيولة في تعزيز الاستقرار المالي وضمان استمرارية العمليات المصرفية

كما بينت الدراسات ان المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق تلعب دورا مهما في التأثير على الاداء المالي للبنوك خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والتقلبات الاقتصادية حيث تتطلب هذه المخاطر وجود نظم رقابية متطورة قادرة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بشكل فعال

ومن ناحية اخرى اظهرت الدراسات وجود اختلافات في نتائجها تبعا لاختلاف البيئات الاقتصادية التي اجريت فيها حيث ان تأثير المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي قد يختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية نتيجة لاختلاف مستوى التطور الاقتصادي والتنظيمي كما تختلف نتائج الدراسات وفقا للمنهجيات المستخدمة ونوعية البيانات التي تم الاعتماد عليها

كما كشفت الدراسات عن وجود فجوة بحثية تتمثل في قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين انواع المخاطر المختلفة بشكل متكامل حيث ركزت معظم الدراسات على نوع واحد من المخاطر دون الربط بينها بشكل شامل رغم ان هذه المخاطر مترابطة ويؤثر كل منها على الآخر

بالاضافة الى ذلك لوحظ ان بعض الدراسات لم تركز بشكل كاف على دور التكنولوجيا الحديثة في ادارة المخاطر رغم اهميتها المتزايدة في القطاع المصرفي خاصة مع انتشار التحول الرقمي وظهور المخاطر السيبرانية

وفي ضوء ما سبق تسعى هذه الدراسة الى سد هذه الفجوة من خلال تقديم تحليل شامل ومتكامل يربط بين انواع المخاطر المصرفية المختلفة وقياس تأثيرها على الاستقرار المالي في بيئة تطبيقية محددة كما تركز على دور الحوكمة والمعايير الدولية في تعزيز كفاءة ادارة المخاطر

كما تتميز هذه الدراسة باستخدام منهج يجمع بين التحليل الكمي والنوعي مما يساعد في تقديم صورة اكثر شمولية عن واقع ادارة المخاطر المصرفية وتأثيرها على الاستقرار المالي

وبناء على ذلك يمكن القول ان هذه الدراسة تمثل اضافة علمية من خلال تطوير الفهم النظري والتطبيقي للعلاقة بين ادارة المخاطر والاستقرار المالي وتسهم في تقديم توصيات عملية يمكن الاستفادة منها في تحسين اداء البنوك وتعزيز استقرارها المالي

الفصل الثالث

المنهج وطرق البحث

- المنهج الوصفي التحليلي
- منهج دراسة الحالة
- الأساليب الإحصائية المستخدمة

المنهجية وطرق البحث:

سيتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عن طريق جمع المعلومات الكافية عن مشكلة البحث، ثم تفسير المعلومات وتحليلها؛ بغية تحقيق أهداف الدراسة و يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من الموظفين في بنك الرياض.

وستكون عينة الدراسة عشوائية، وسوف يستخدم الباحث أسلوب التحليل الإحصائي في تحليل إجابات عينة الدراسة.

أدوات الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على الاستبانة و بعد تحكيمها ستوزع على عينة من الموظفين في بنك الرياض.

المعالجات الإحصائية المستخدمة:

سوف يعالج الباحث البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS ، حيث تمّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

(1) إجراء اختبار الثبات وذلك باستخدام كل من اختبارات الصدق، واختبارات الثبات عبر ألفا كرونباخ ومعامل الارتباط بيرسون.

(2) أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة وذلك من خلال حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محاور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة.

(3) الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاور الدراسة الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

حدود الدراسة:

المجال الزمني للدراسة:

يغطي البحث الفترة من 2020 إلى 2025م

المجال البشري:

سيتم تطبيق الدراسة على عينة من الموظفين في بنك الرياض.

المجال الموضوعي:

سوف يتناول البحث تأثير إدارة المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي للبنوك في بنك الرياض واضعين في الاعتبار متغير الجنس، العمر، المؤهل العلمي، والمستوي الوظيفي وسنوات الخبرة لمجتمع الدراسة.

المعالجات الإحصائية المستخدمة:

سوف يعالج الباحث البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

(1) إجراء اختبار الثبات وذلك باستخدام كل من اختبارات الصدق، واختبارات الثبات عبر ألفا كرونباخ ومعامل الارتباط بيرسون.

(2) أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة وذلك من خلال حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محاور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة.

(3) الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاور الدراسة الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

أداة جمع البيانات: من أجل الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق البحث، فقد تم الاعتماد في بناء الإطار النظري على المعلومات المتوفرة بعد مراجعة أدبيات التراث العلمي من (الكتب، والأبحاث والرسائل العلمية، والمجلات العلمية الموثوقة، وشبكة الإنترنت من خلال المواقع الإلكترونية المتخصصة)، ومن أجل التطبيق العملي للبحث تم وقع الاختيار على استخدام أداة الاستبيان التي تعد أداة مهمة لتشخيص وقياس أبعاد البحث.

تحليل البيانات: استخدام برامج إحصائية مثل SPSS أو Excel لتحليل البيانات الكمية، تحليل البيانات النوعية باستخدام طرق التحليل الكيفي.

الفصل الرابع
مناقشة النتائج

يركز هذا الفصل على تطبيق الأساليب الإحصائية لفحص البيانات المجمعة و، حيث تبدأ الخطوات بإجراء اختبارات الصدق والثبات لضمان أن الاستبيان الإلكتروني المستخدم في جمع البيانات يعكس بدقة المتغيرات المستهدفة، يلي ذلك تحليل البيانات الديموغرافية لأفراد العينة باستخدام التكرارات والنسب المئوية لتقديم صورة واضحة عن خصائص العينة بعد ذلك، سيتم توصيف متغيرات الدراسة من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفهم توجهات الإجابات ومدى تباينها.

صدق أداة الدراسة:

يُعرف صدق أداة الدراسة بمدى قدرتها على قياس ما صُمِّمت لقياسه بدقة وفعالية، كما يشير الصدق إلى مدى شمول الاستبانة لجميع العناصر ذات الصلة بالتحليل، بالإضافة إلى وضوح فقراتها ومفرداتها لضمان فهمها من قبل جميع المستخدمين. وللتحقق من صدق أداة جمع المعلومات، تم الاعتماد على الإجراءات التالية:

أ- الصدق الظاهري:

يشير الصدق الظاهري إلى مدى توافق أداة القياس مع الهدف الذي صُمِّمت من أجله، بحيث تعكس فقراتها ومظهرها الخارجي المفاهيم التي تسعى إلى قياسها. ويتحقق ذلك من خلال تقييم نوع الفقرات، وصياغتها، ووضوحها، ومدى ارتباطها بالمحاور التي تنتمي إليها، إضافةً إلى مدى وضوح تعليمات المقياس وموضوعيتها، ومدى ملاءمة الأداة للغرض الذي أُعدت لتحقيقه.

و بعد تحديد أداة الدراسة، تم عرضها على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال الدراسة، للاستفادة من آرائهم وخبراتهم في تقييم مدى مناسبة عبارات الاستبيان، ووضوحها، وسلامة صياغتها اللغوية، إضافةً إلى مدى ملاءمتها للمحور الذي تنتمي إليه وتحقيقها للهدف المرجو. وبناءً على ملاحظات المحكمين، تم إجراء التعديلات اللازمة من حيث الحذف أو الإضافة أو التحسين لضمان دقة وفاعلية الأداة البحثية.

ب- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

يشير الصدق الداخلي للأداة إلى مدى اتساق كل عبارة ضمن المحور الذي تنتمي إليه، وذلك من خلال قياس درجة ارتباطها بالدرجة الكلية للمحور. وللتحقق من ذلك، تم استخدام معامل الارتباط بيرسون لتحديد مدى قوة العلاقة بين

كل عبارة والدرجة الكلية لمحورها. وقد أظهرت النتائج، كما هو موضح في الجدول التالي، مستوى الارتباط بين العبارات والمحاور التابعة لها، مما يعزز من دقة وثبات أداة الدراسة.

جدول (1) يوضح معامل الارتباط (بيرسون) لكل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتهي إليه

المحور الأول: إدارة مخاطر السيولة			المحور الثاني: إدارة مخاطر الائتمان		
رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوي الدلالة	رقم العبارة	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
1	.327**	.000	7	.300**	.000
2	.379**	.000	8	.413**	.000
3	.471**	.000	9	.292**	.000
4	.503**	.000	10	.478**	.000
5	.555**	.000	11	.544**	.000
6	.336**	.000	12	.478**	.000
المحور الثالث: إدارة المخاطر التشغيلية			المحور الرابع: تطوير سياسات إدارة المخاطر		
13	.232*	.000	19	.490**	.000
14	.387**	.000	20	.447**	.000
15	.307**	.000	21	.526**	.000
16	.455**	.000	22	.522**	.000
17	.395**	.000	23	.516**	.000
18	.268**	.000	24	.521**	.000
المحور الخامس: الاستقرار المالي للبنوك					
25	.387**	.000	28	.395**	.000
26	.307**	.000	29	.268**	.000
27	.455**	.000	30	.315**	.000

**دال عند مستوى معنوية 1...

يتبين من خلال جدول (2) أن معاملات ارتباط الفقرات بالأبعاد التي تنتهي إليها لجميع فقرات الاستبيان، كان ارتباطاً موجباً دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01) لكافة الفقرات.

جدول (2) معاملات ارتباط بيرسون بين المحاور والدرجة الكلية للاستبيان

م	المحاور	عدد العبارات	معامل الارتباط
1	المحور الأول: إدارة مخاطر السيولة	6	.849**
2	المحور الثاني: إدارة مخاطر الائتمان	6	.785**
3	المحور الثالث: إدارة المخاطر التشغيلية	6	.627**
4	المحور الرابع: تطوير سياسات إدارة المخاطر	6	.723**
5	المحور الخامس: الاستقرار المالي للبنوك	6	.793**

دال عند مستوى معنوية 1...

يتضح من الجدول السابق ارتفاع قيم معاملات الارتباط، مما يعكس قوة العلاقة بين محاور الاستبيان ويعزز من مصداقيته. فقد أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط الإحصائية بين المحاور والدرجة الكلية للاستبيان تراوحت بين (.849**-.627**) مما يشير إلى مستوى عالٍ من صدق الاتساق الداخلي، وهذا يؤكد أن الاستبيان يتمتع بدرجة كبيرة من الدقة والموثوقية في قياس المتغيرات المستهدفة.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات المقياسين تم استخدام البرنامج الإحصائي spss لإيجاد معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدو الآتي:

جدول رقم (3) معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لأداة الدراسة

م	المحاور	عدد العبارات	معامل الارتباط
1	المحور الأول: إدارة مخاطر السيولة	6	0.775
2	المحور الثاني: إدارة مخاطر الائتمان	6	0.809
3	المحور الثالث: إدارة المخاطر التشغيلية	6	0.787
4	المحور الرابع: تطوير سياسات إدارة المخاطر	6	0.832
5	المحور الخامس: الاستقرار المالي للبنوك	6	0.819
	الثبات الكلي لأداة الدراسة	30	0.828

بينت نتائج معامل الثبات (ألفا كرونباخ) أن أداة الدراسة ذات ثبات عالٍ، حيث بلغ الثبات الكلي للاستبيان (0.828)، وبهذا يكون الاستبيان صالح للتطبيق.

إجراءات الدراسة لأساليب الإحصائية في تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة عبر الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك بعد ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي، تم قياس استجابات المشاركين باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث تم ترميز الإجابات على النحو التالي:

جدول رقم (4) درجة الموافقة ومدى الموافقة على مقياس ليكرت الثلاثي

مقياس ليكرت	الدرجة وفقاً	درجة الترميز (الوزن النسبي)	فئة المتوسط		مقياس الحكم علي النتائج
			من	إلى	
غير موافق بشدة	1	1	1	1.80	ضعيفة جداً
غير موافق	2	2	1.81	2.60	ضعيفة
محايد	3	3	2.61	3.40	متوسطة
موافق	4	4	3.41	4.20	مرتفعة
موافق بشدة	5	5	4.21	5.00	مرتفعة جداً

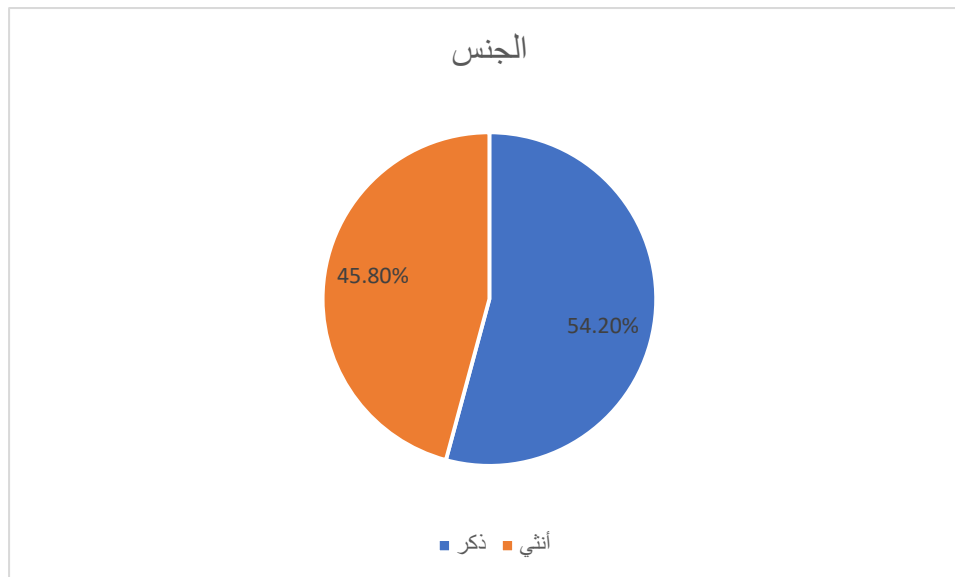
خصائص عينة الدراسة

1 – الجنس

جدول (5) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	52	54.2%
أنثى	44	45.8%
المجموع	96	100%

يتضح من جدول توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس أن غالبية أفراد العينة من الذكور، حيث بلغ (54.2%) من إجمالي العينة، في حين بلغ عدد الإناث (45.8%) من إجمالي العينة البالغ عددها (96) مفردة، وبالتالي فأغلبية أفراد الدراسة من الذكور.



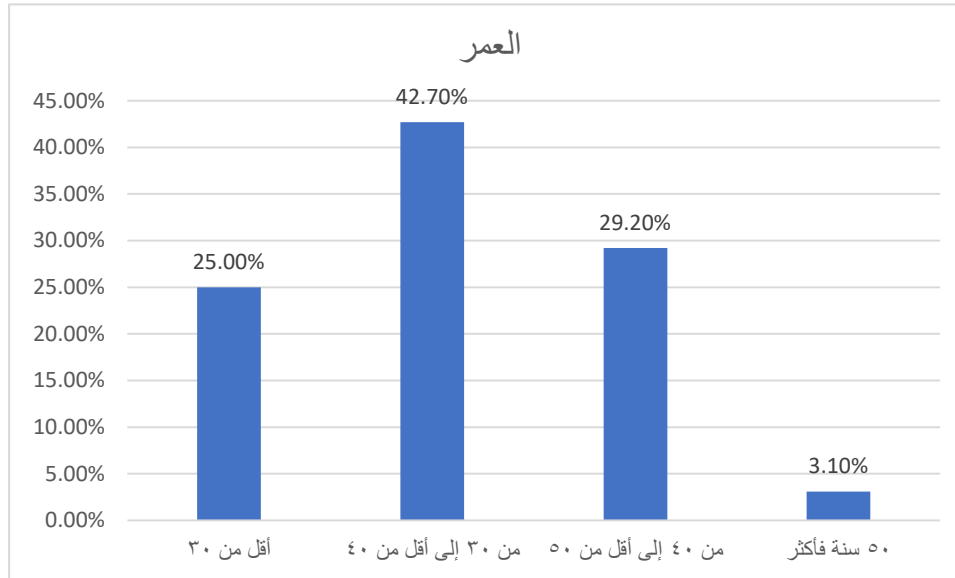
شكل (1) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

2 - العمر

جدول (6) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30	24	25.0%
من 30 إلى أقل من 40	41	42.7%
من 40 إلى أقل من 50	28	29.2%
50 سنة فأكثر	3	3.1%
المجموع	96	100%

يوضح جدول (6) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة (42.7%)، تليها الفئة من 40 إلى أقل من 50 سنة بنسبة (29.2%)، ثم الفئة أقل من 30 سنة بنسبة (25.0%)، في حين جاءت الفئة 50 سنة فأكثر في المرتبة الأخيرة بنسبة (3.1%)، ويعكس ذلك أن معظم أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية المتوسطة، وهي الفئات الأكثر نشاطاً وخبرة في العمل المصرفي، مما يعزز من موثوقية النتائج ودقتها.



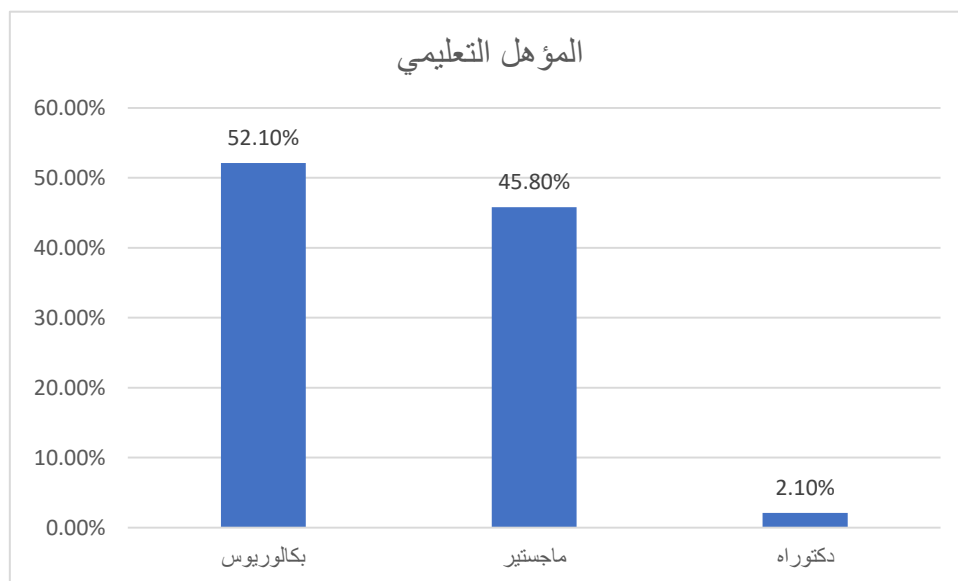
شكل (2) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير العمر

3 - المؤهل العلمي

جدول (7) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	50	52.1%
ماجستير	44	45.8%
دكتوراه	2	2.1%
المجموع	96	100%

يوضح جدول (7) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات عليا، حيث جاء حاملو البكالوريوس في المرتبة الأولى بنسبة (52.1%)، تلاهم حاملو الماجستير بنسبة (45.8%)، بينما جاءت نسبة الحاصلين على الدكتوراه منخفضة جداً بنسبة (2.1%) ، ويعكس ذلك أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بمستوى علمي متقدم يؤهلهم لفهم تطبيقات إدارة المخاطر والممارسات المصرفية، مما يعزز مصداقية البيانات ودقتها في الدراسة.



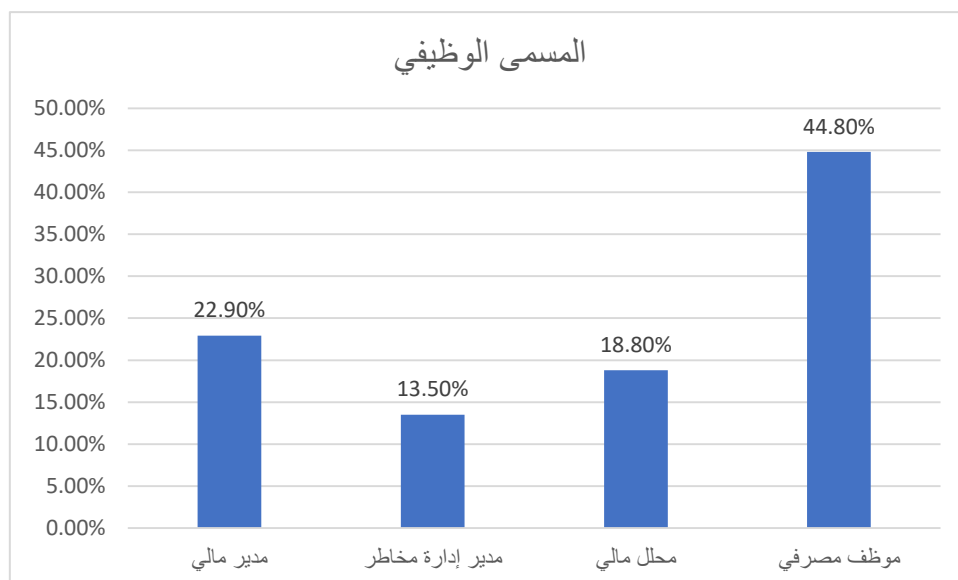
شكل (3) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

4 - المسى الوظيفي

جدول (8) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير المسى الوظيفي

المسى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير مالي	22	22.9%
مدير إدارة مخاطر	13	13.5%
محلل مالي	18	18.8%
موظف مصرفي	43	44.8%
المجموع	96	100%

يتضح من جدول (8) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يعملون كموظفين مصرفيين بنسبة (44.8%)، تلاهم المديرون الماليون بنسبة (22.9%)، ثم المحللون الماليون بنسبة (18.8%)، بينما جاءت نسبة مديري إدارة المخاطر الأقل بنسبة (13.5%)، ويعكس ذلك تنوع العينة من حيث المناصب الوظيفية، حيث تضم الفئات التنفيذية والإدارية والمحللين، مما يوفر رؤية شاملة حول تطبيق سياسات إدارة المخاطر داخل البنوك.



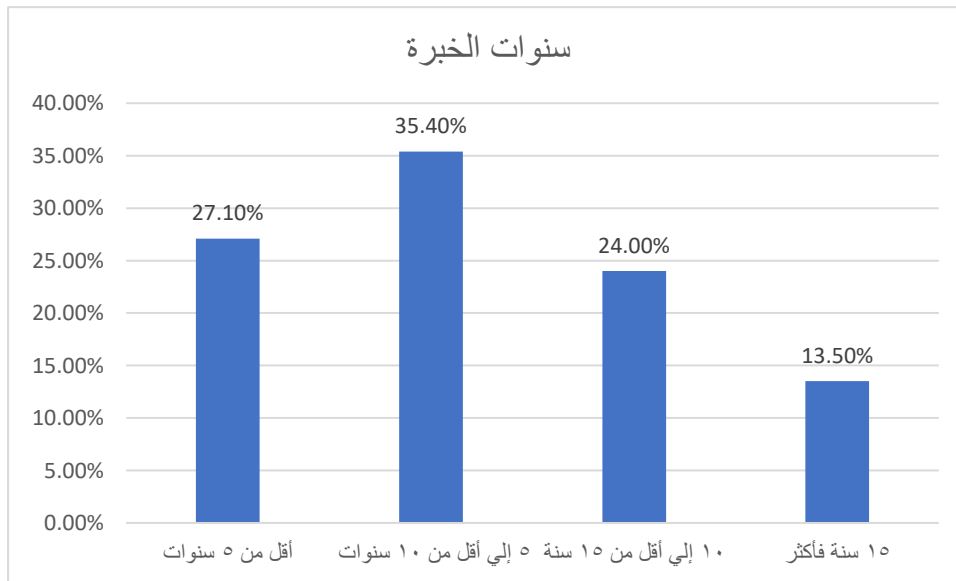
شكل (4) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

5 - سنوات الخبرة

جدول (9) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	26	27.1%
5 إلى أقل من 10 سنوات	34	35.4%
10 إلى أقل من 15 سنة	23	24.0%
15 سنة فأكثر	13	13.5%
المجموع	96	100%

يتضح من جدول (9) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يمتلكون خبرة 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة (35.4%)، تلاهم من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة (27.1%)، ثم 10 إلى أقل من 15 سنة بنسبة (24.0%)، بينما جاءت نسبة من لديهم خبرة 15 سنة فأكثر الأقل بنسبة (13.5%).



شكل (5) توزيع أفراد الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

التساؤل الأول: ما هو دور إدارة مخاطر السيولة في دعم قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية والمحافظة على

استقرار المصارف

جدول (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إدارة مخاطر السيولة

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	يحرص البنك على الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.	4.10	0.42	6	مرتفعة
2	تطبق إدارة البنك سياسات واضحة لمراقبة وإدارة مخاطر السيولة.	4.26	0.49	1	مرتفعة
3	يتم إجراء اختبارات ضغط دورية لقياس قدرة البنك على مواجهة أزمات السيولة.	4.16	0.70	5	مرتفعة
4	تساعد إدارة مخاطر السيولة الفعالة على تعزيز استقرار البنك في الأزمات المالية.	4.17	0.54	4	مرتفعة
5	يعتمد البنك على أدوات متنوعة لإدارة السيولة مثل تنوع مصادر التمويل.	4.24	0.54	2	مرتفعة
6	يسهم الالتزام بمعايير البنك المركزي في تقليل مخاطر نقص السيولة.	4.18	0.58	3	مرتفعة
المتوسط العام		4.18	0.61		

أظهرت نتائج جدول (10) أن المتوسط الحسابي العام لمحور إدارة مخاطر السيولة بلغ (4.18) بانحراف معياري (0.61)، وهو ما يشير إلى مستوى مرتفع من تطبيق ممارسات إدارة مخاطر السيولة في البنوك محل الدراسة.

وجاءت العبارة التي تنص على "تطبق إدارة البنك سياسات واضحة لمراقبة وإدارة مخاطر السيولة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.26) وانحراف معياري (0.49)، مما يعكس إدراكاً عالياً لدى البنوك لأهمية وجود سياسات واضحة ومنظمة لإدارة السيولة، تلتها العبارة "يعتمد البنك على أدوات متنوعة لإدارة السيولة مثل تنوع مصادر التمويل" بمتوسط (4.24)، وهو ما يدل على توجه البنوك نحو استخدام أدوات متعددة لتعزيز قدرتها على مواجهة التقلبات المالية، بينما جاءت العبارة "يحرص البنك على الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل" في المرتبة الأخيرة رغم ارتفاع متوسطها (4.10)، وهو ما يعكس اتفاقاً عاماً بين أفراد العينة على أهميتها، وإن كانت أقل نسبياً مقارنة ببقية الممارسات.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن البنوك تولي اهتماماً كبيراً بإدارة مخاطر السيولة من خلال تبني سياسات واضحة، وتنوع مصادر التمويل، والالتزام بالمعايير الرقابية، واستخدام أدوات قياس المخاطر، الأمر الذي يسهم بشكل فعال في تعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والمحافظة على استقرارها.

التساؤل الثاني: ما مدى أهمية إدارة المخاطر الائتمان في تقليص التعثرات وتحسين جودة الأصول المصرفية؟

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إدارة مخاطر الائتمان

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة
1	يطبق البنك سياسات دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح القروض.	4.19	0.44	6	مرتفعة
2	تستخدم إدارة البنك نماذج تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات التمويلية.	4.34	0.61	1	مرتفعة
3	تسهم إدارة مخاطر الائتمان في تقليل معدلات التعثر في سداد القروض.	4.25	0.48	4	مرتفعة
4	توجد آليات رقابية فعالة لمتابعة القروض والتأكد من جودة الأصول.	4.32	0.61	2	مرتفعة
5	يسهم تنوع محفظة القروض في تقليل مخاطر الائتمان داخل البنك.	4.24	0.54	5	مرتفعة
6	تساعد سياسات إدارة مخاطر الائتمان على تحسين	4.29	0.54	3	مرتفعة

				جودة الأصول المصرفية.
	0.29	4.27	المتوسط العام	

لقد أظهرت نتائج جدول (11) أن المتوسط الحسابي العام لمحوّر إدارة مخاطر الائتمان بلغ (4.27) بانحراف معياري (0.29)، وهو ما يشير إلى مستوى مرتفع من تطبيق ممارسات إدارة مخاطر الائتمان في البنوك محل الدراسة، ويعكس إدراكاً واضحاً لأهمية هذا النوع من المخاطر في دعم الاستقرار المالي.

وجاءت العبارة التي تنص على "تستخدم إدارة البنك نماذج تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات التمويلية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.34) وانحراف معياري (0.61)، مما يدل على اعتماد البنوك بشكل كبير على الأساليب الكمية والتحليلية في تقييم المخاطر قبل منح التمويل، تلتها العبارة "توجد آليات رقابية فعالة لمتابعة القروض والتأكد من جودة الأصول" بمتوسط (4.32)، وهو ما يعكس قوة الأنظمة الرقابية داخل البنوك ودورها في الحد من المخاطر الائتمانية.

كما جاءت العبارة "تساعد سياسات إدارة مخاطر الائتمان على تحسين جودة الأصول المصرفية" في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.29)، مما يؤكد الدور المباشر لهذه السياسات في تعزيز جودة الأصول وتقليل المخاطر المرتبطة بها، بينما جاءت العبارة "يطبق البنك سياسات دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح القروض" في المرتبة الأخيرة رغم ارتفاع متوسطها (4.19)، وهو ما يدل على اتفاق عام حول أهميتها، لكنها أقل نسبياً مقارنة ببقية الممارسات.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن إدارة مخاطر الائتمان تمثل عنصراً أساسياً في تقليل معدلات التعثر وتحسين جودة الأصول المصرفية، من خلال الاعتماد على النماذج التحليلية، وتعزيز الرقابة، وتطبيق سياسات فعالة لإدارة الائتمان، الأمر الذي يسهم في دعم الاستقرار المالي للبنوك.

السؤال الثالث: الى أي مدى تؤثر إدارة المخاطر التشغيلية في جودة الأداء المالي والإداري داخل المصارف؟

جدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور إدارة المخاطر التشغيلية

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	يطبق البنك أنظمة رقابة داخلية فعالة للحد من المخاطر التشغيلية.	4.17	0.45	6	مرتفعة
2	يتم تدريب الموظفين بشكل مستمر للتعامل مع المخاطر التشغيلية.	4.19	0.55	5	مرتفعة
3	تعتمد الإدارة على أنظمة تقنية حديثة للحد من الأخطاء التشغيلية.	4.26	0.57	3	مرتفعة
4	تسهم إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين كفاءة الأداء الإداري داخل البنك.	4.28	0.52	2	مرتفعة
5	تساعد إدارة المخاطر التشغيلية على تقليل الخسائر الناتجة عن الأخطاء أو الاحتيال.	4.32	0.53	1	مرتفعة
6	يؤثر التحكم في المخاطر التشغيلية إيجابياً في الأداء المالي للبنك.	4.21	0.46	4	مرتفعة
المتوسط العام		4.24	0.28		

أظهرت نتائج التحليل في جدول (12) أن المتوسط الحسابي العام لمحور إدارة المخاطر التشغيلية بلغ (4.24) بانحراف معياري (0.28)، وهو ما يشير إلى مستوى مرتفع من تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك محل الدراسة، ويعكس إدراكاً واضحاً لأهميتها في تحسين الأداء المالي والإداري.

وجاءت العبارة التي تنص على "تساعد إدارة المخاطر التشغيلية على تقليل الخسائر الناتجة عن الأخطاء أو الاحتيال" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.32) وانحراف معياري (0.53)، مما يدل على الدور الفعال لإدارة المخاطر التشغيلية في الحد من الخسائر وتعزيز الكفاءة التشغيلية، تلتها العبارة "تسهم إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين كفاءة الأداء الإداري داخل البنك" بمتوسط (4.28)، وهو ما يعكس تأثير هذه الإدارة في رفع مستوى الأداء الإداري وتنظيم العمليات الداخلية.

بينما جاءت العبارة "يطبق البنك أنظمة رقابة داخلية فعالة للحد من المخاطر التشغيلية" في المرتبة الأخيرة رغم ارتفاع

متوسطها (4.17)، وهو ما يدل على اتفاق عام على أهميتها، مع وجود تفاوت نسبي في مستوى تطبيقها مقارنة ببقية الممارسات.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن إدارة المخاطر التشغيلية تلعب دوراً مهماً في تحسين جودة الأداء المالي والإداري داخل المصارف، من خلال تقليل الخسائر، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، والاعتماد على التكنولوجيا، وتطوير مهارات العاملين، الأمر الذي يساهم في دعم الاستقرار المؤسسي للبنوك.

السؤال الرابع: ما لطرق الممكنة لتطوير سياسات إدارة المخاطر بما يدعم متانه القطاع المصرفي واستقراره؟

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور تطوير سياسات إدارة المخاطر

م	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	يعمل البنك على تحديث سياسات إدارة المخاطر بشكل مستمر.	4.25	0.61	3	مرتفعة
2	تلتزم البنوك بتطبيق المعايير الدولية في إدارة المخاطر المصرفية.	4.27	0.53	2	مرتفعة
3	يساهم تطوير سياسات إدارة المخاطر في تعزيز كفاية رأس المال.	4.40	0.57	1	مرتفعة
4	تساعد سياسات إدارة المخاطر المتطورة في تحسين جودة الأصول المصرفية.	4.17	0.54	6	مرتفعة
5	يساهم تطبيق إدارة المخاطر بشكل فعال في تعزيز استقرار القطاع المصرفي.	4.20	0.53	5	مرتفعة
6	يؤدي تكامل إدارة المخاطر مع الاستراتيجية العامة للبنك إلى زيادة متانة النظام المصرفي.	4.23	0.61	4	مرتفعة
المتوسط العام		4.17	0.61		

لقد أظهرت نتائج التحليل في جدول (13) أن المتوسط الحسابي العام لمحور تطوير سياسات إدارة المخاطر بلغ (4.17) بانحراف معياري (0.61)، وهو ما يشير إلى مستوى مرتفع من اهتمام البنوك بتطوير سياسات إدارة المخاطر، بما يعزز متانة القطاع المصرفي واستقراره.

وجاءت العبارة التي تنص على "يساهم تطوير سياسات إدارة المخاطر في تعزيز كفاية رأس المال" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.40) وانحراف معياري (0.57)، مما يعكس إدراكاً عالياً لأهمية تطوير السياسات في دعم القاعدة الرأسمالية

للبنوك، تلتها العبارة "تلتزم البنوك بتطبيق المعايير الدولية في إدارة المخاطر المصرفية" بمتوسط (4.27)، وهو ما يشير إلى حرص البنوك على التوافق مع المعايير العالمية في إدارة المخاطر، كما جاءت العبارة "يعمل البنك على تحديث سياسات إدارة المخاطر بشكل مستمر" في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.25)، مما يدل على توجه البنوك نحو التحديث المستمر لمواكبة التغيرات في البيئة المصرفية، بينما جاءت العبارة "تساعد سياسات إدارة المخاطر المتطورة في تحسين جودة الأصول المصرفية" في المرتبة الأخيرة رغم ارتفاع متوسطها (4.17)، وهو ما يدل على اتفاق أفراد العينة على أهميتها، مع تفاوت نسبي في درجة التركيز عليها مقارنة ببقية الأبعاد.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن تطوير سياسات إدارة المخاطر يمثل أحد أهم الآليات الداعمة لمئات القطاع المصرفي، وذلك من خلال تعزيز كفاية رأس المال، والالتزام بالمعايير الدولية، والتحديث المستمر للسياسات، والتكامل مع الاستراتيجية العامة للبنوك، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

فروض الدراسة

الفرضية الأولى: يتوقع أن تعزز الإدارة الجيدة لمخاطر السيولة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المفاجئة والحفاظ على استقرارها المالي

من أجل التأكد من اختبار تلك الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط

جدول (15) معامل التحديد القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط

النموذج	الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعايير	الخطأ المعياري المقدر
1	.627a	0.393	0.387	0.30067

يتضح من جدول معامل التحديد أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.627)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة القوة بين إدارة مخاطر السيولة والاستقرار المالي، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.393)، وهو ما يعني أن إدارة مخاطر السيولة تفسر ما نسبته (39.3%) من التغير في الاستقرار المالي للبنوك، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

بالنسبة لتحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار البسيط:

جدول (16) تحليل التباين لنموذج تأثير تعزيز الإدارة الجيدة لمخاطر السيولة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات

المفاجئة والحفاظ على استقرارها المالي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	المحسوبة (ف)	الاحتمال sig.
1	5.501	1	5.501	60.854	.000b
الخطأ	8.498	94	0.090		
الكل	13.999	95			

تشير نتائج تحليل التباين إلى أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (60.854) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو دلالة إحصائية، وأنه صالح لتفسير العلاقة بين إدارة مخاطر السيولة والاستقرار المالي. بالنسبة لاختبار معنوية معاملات الانحدار:

جدول (17) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة ت	الاحتمال Sig.
	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	Beta بيتا		
1	0.465	0.489		0.951	0.344
إدارة مخاطر السيولة	0.910	0.117	0.627	7.801	0.000

يتضح من نتائج تحليل معاملات الانحدار أن معامل الانحدار الخاص بمتغير إدارة مخاطر السيولة بلغ (B = 0.910)، وهو معامل موجب، مما يدل على وجود تأثير إيجابي لإدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي، كما بلغت قيمة (Beta = 0.627)، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير يُعد متوسط القوة، وبلغت قيمة (ت) (7.801) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يؤكد أن هذا التأثير دال إحصائياً، وبناءً على ما سبق، يتضح وجود تأثير إيجابي ذو

دلالة إحصائية لإدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك، مما يعني أنه كلما تحسنت إدارة مخاطر السيولة زادت قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المفاجئة وتعزز استقرارها المالي وعليه، يتم قبول الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يفترض أن تؤدي الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان إلى تقليل معدلات التعثر وتحسين جودة الأصول في القطاع المصرفي.

من أجل التأكد من اختبار تلك الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط

جدول (18) معامل التحديد القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط

النموذج	الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعايير	الخطأ المعياري المقدر
1	.345a	0.119	0.110	0.36217

يتضح من جدول معامل التحديد أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.345)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ضعيفة إلى متوسطة بين إدارة مخاطر الائتمان والاستقرار المالي، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.119)، وهو ما يعني أن إدارة مخاطر الائتمان تفسر ما نسبته (11.9%) من التغير في الاستقرار المالي، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

بالنسبة لتحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار البسيط:

جدول (19) تحليل التباين لنموذج تأثير الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان إلى تقليل معدلات التعثر وتحسين جودة الأصول في القطاع المصرفي

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	المحسوبة (ف)	الاحتمال sig.
1	1.669	1	1.669	12.725	.001b
	12.330	94	0.131		
	13.999	95			
الانحدار					
الخطأ					
الكل					

تشير نتائج تحليل التباين إلى أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (12.725) عند مستوى دلالة (Sig = 0.001)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو دلالة إحصائية، وأنه صالح لاختبار العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والاستقرار المالي.

بالنسبة لاختبار معنوية معاملات الانحدار:

جدول (20) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Sig.	قيمة ت	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		النموذج
		Beta بيتا	الخطأ المعياري	معامل الانحدار B	
0.000	4.239		0.548	2.324	ثابت الانحدار
0.001	3.567	0.345	0.128	0.457	إدارة مخاطر الائتمان

يتضح من نتائج تحليل معاملات الانحدار أن معامل الانحدار الخاص بمتغير إدارة مخاطر الائتمان بلغ (B = 0.457)، وهو معامل موجب، مما يدل على وجود تأثير إيجابي لإدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي، كما بلغت قيمة (Beta = 0.345)، مما يشير إلى أن قوة تأثير هذا المتغير تُعد ضعيفة إلى متوسطة، وبلغت قيمة (T = 3.567) عند مستوى دلالة (Sig = 0.001)، وهي أقل من (0.05)، مما يؤكد أن هذا التأثير دال إحصائياً.

وبناءً على ما سبق، يتضح وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي، مما يعني أن تحسين إدارة مخاطر الائتمان يساهم في تقليل معدلات التعثر وتحسين جودة الأصول المصرفية.

الفرضية الثالثة: يُفترض أن تؤدي إدارة المخاطر التشغيلية بكفاءة إلى رفع مستوى الأداء المالي والإداري في المصارف.

من أجل التأكد من اختبار تلك الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط

جدول (21) معامل التحديد القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط

النموذج	الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعايير	الخطأ المعياري المقدر
1	.740 ^a	0.548	0.547	0.44386

يتضح من جدول (16) أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.740)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين إدارة المخاطر التشغيلية والاستقرار المالي، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.548)، وهو ما يعني أن إدارة المخاطر التشغيلية تفسر ما نسبته (54.8%) من التغير في مستوى الأداء المالي والإداري، وهي نسبة مرتفعة نسبياً تعكس قوة التأثير.

بالنسبة لتحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار البسيط:

جدول (22) تحليل التباين لنموذج تأثير إدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي والإداري

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	المحسوبة (F)	الاحتمال sig.
1	98.714	1	98.714	482.316	.000b
الخطأ	91.286	118	0.773		
الكل	190.000	119			

تشير نتائج تحليل التباين إلى أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (482.316) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو دلالة إحصائية عالية، وأنه صالح لتفسير العلاقة بين إدارة المخاطر التشغيلية والأداء المالي والإداري.

بالنسبة لاختبار معنوية معاملات الانحدار:

جدول (23) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Sig.	قيمة ت	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		النموذج
		Beta بيتا	الخطأ المعياري	معامل الانحدار B	
0.000	30.752		0.085	2.614	ثابت الانحدار
0.000	21.960	0.740	0.031	0.683	إدارة المخاطر التشغيلية

يتضح من نتائج تحليل معاملات الانحدار أن معامل الانحدار الخاص بمتغير إدارة المخاطر التشغيلية بلغ ($B = 0.683$)، وهو معامل موجب، مما يدل على وجود تأثير إيجابي قوي لهذا المتغير على الأداء المالي والإداري، كما بلغت قيمة ($Beta = 0.740$)، مما يشير إلى أن تأثير إدارة المخاطر التشغيلية يُعد قوياً مقارنة ببقية المتغيرات، وبلغت قيمة (ت) (21.960) عند مستوى دلالة ($Sig = 0.000$)، وهي أقل من (0.05)، مما يؤكد أن هذا التأثير دال إحصائياً بدرجة عالية، كما تبين أن ثابت الانحدار دال إحصائياً حيث بلغت قيمة ($Sig = 0.000$).

ومن ثم فيوجد تأثير إيجابي قوي ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر التشغيلية على مستوى الأداء المالي والإداري في المصارف، مما يعني أن تحسين كفاءة إدارة المخاطر التشغيلية يسهم بشكل كبير في رفع كفاءة الأداء وتقليل الخسائر التشغيلية.

الفرضية الرابعة: يتوقع أن يساهم تطوير سياسات إدارة المخاطر وتحديث آلياتها في تعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي على المدى البعيد

جدول (25) معامل التحديد القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط

النموذج	الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعايير	الخطأ المعياري المقدر
1	0.72	0.52	0.517	0.438

يتضح من جدول معامل التحديد أن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (0.72)، مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين تطوير سياسات إدارة المخاطر والاستقرار المالي، كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.52)، وهو ما يعني أن تطوير سياسات إدارة المخاطر يفسر ما نسبته (52%) من التغير في الاستقرار المالي للبنوك، وهي نسبة مرتفعة تعكس قوة التأثير. بالنسبة لتحليل التباين للتأكد من صلاحية نموذج الانحدار البسيط:

جدول (26) تحليل التباين لنموذج تأثير تطوير سياسات إدارة المخاطر وتحديث آلياتها في تعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي على المدى البعيد

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	المحسوبة (ف)	الاحتمال sig.
1	الانحدار	1	98.714	482.316	.000b
	الخطأ	118	0.773		
	الكلي	119	190.000		

تشير نتائج تحليل التباين إلى أن قيمة (F) المحسوبة بلغت (482.316) عند مستوى دلالة (Sig = 0.000)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو دلالة إحصائية عالية، وأنه صالح لتفسير العلاقة بين تطوير سياسات إدارة المخاطر والاستقرار المالي.

بالنسبة لاختبار معنوية معاملات الانحدار:

جدول (27) نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة ت	Sig.
	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري	Beta بيتا		
1	ثابت الانحدار	2.614	0.085	30.752	0.000
	تطوير سياسات إدارة المخاطر	0.683	0.031	21.960	0.000

يتضح من نتائج تحليل معاملات الانحدار أن معامل الانحدار الخاص بمتغير تطوير سياسات إدارة المخاطر بلغ ($B = 0.683$)، وهو معامل موجب، مما يدل على وجود تأثير إيجابي لهذا المتغير على الاستقرار المالي، كما بلغت قيمة ($Beta = 0.740$)، مما يشير إلى أن تأثير هذا المتغير يُعد قوياً، وبلغت قيمة ($T = 21.960$) عند مستوى دلالة ($Sig = 0.000$)، وهي أقل من (0.05)، مما يؤكد أن هذا التأثير دال إحصائياً بدرجة عالية، كما تبين أن ثابت الانحدار دال إحصائياً حيث بلغت قيمة ($Sig = 0.000$).

وبناءً على ما سبق، يتضح وجود تأثير إيجابي قوي ذو دلالة إحصائية لتطوير سياسات إدارة المخاطر على الاستقرار المالي للبنوك، مما يعني أن تحديث السياسات وتطوير آليات إدارة المخاطر يسهم بشكل كبير في تعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي على المدى البعيد.

الفصل الخامس

النتائج

التوصيات

النتائج

تشير نتائج الدراسة إلى أن غالبية المشاركين من الذكور بنسبة 54.2% مقابل 45.8% إناث، مما يعكس تمثيلاً جيداً لكلا الجنسين. بالنسبة للفئات العمرية، ينتهي معظم أفراد العينة إلى الفئة 30-40 سنة بنسبة 42.7%، تليها الفئة 40-50 سنة بنسبة 29.2%، ثم الفئة أقل من 30 سنة بنسبة 25%، بينما كانت الفئة 50 سنة فأكثر الأقل بنسبة 3.1%، وهو ما يشير إلى أن العينة تتميز بالنشاط والخبرة العملية المناسبة لفهم ممارسات إدارة المخاطر.

أما على صعيد المؤهل العلمي، فقد أظهرت النتائج أن الغالبية حاملو البكالوريوس بنسبة 52.1%، تليهم حاملو الماجستير بنسبة 45.8%، بينما حاملو الدكتوراه نسبتهم ضئيلة جداً (2.1%)، ما يعكس مستوى علي جيد يمكنهم من فهم المفاهيم المصرفية وإدارة المخاطر بفاعلية.

وفيما يخص المسمى الوظيفي، يتضح أن غالبية المشاركين موظفون مصرفيون (44.8%)، يليهم المديرون الماليون (22.9%)، ثم المحللون الماليون (18.8%)، وأخيراً مديري إدارة المخاطر (13.5%)، مما يضمن تمثيلاً متنوعاً للوظائف التنفيذية والإدارية والمحللين الماليين.

أما سنوات الخبرة، فتشير النتائج إلى أن أكبر نسبة للمشاركين كانت بين 5-10 سنوات (35.4%)، تليها أقل من 5 سنوات (27.1%)، ثم 10-15 سنة (24%)، و15 سنة فأكثر (13.5%)، ما يعكس توازناً بين الخبرات العملية المختلفة داخل العينة.

ثانياً: تساؤلات الدراسة وتحليل المحاور

التساؤل الأول: دور إدارة مخاطر السيولة في دعم قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المالية والمحافظة على استقرارها

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي العام لمحور إدارة مخاطر السيولة بلغ 4.18، وهو ما يشير إلى مستوى مرتفع من تطبيق ممارسات إدارة مخاطر السيولة، وجاءت عبارة "تطبق إدارة البنك سياسات واضحة لمراقبة وإدارة مخاطر السيولة" في المرتبة الأولى (4.26)، تلتها "يعتمد البنك على أدوات متنوعة لإدارة السيولة مثل تنويع مصادر التمويل" (4.24)، وأقل العبارات من حيث المتوسط كانت "يحرص البنك على الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل" (4.10)، رغم كونها مرتفعة.

التساؤل الثاني: مدى أهمية إدارة مخاطر الائتمان في تقليل التعثرات وتحسين جودة الأصول

بلغ المتوسط الحسابي العام 4.27، ما يعكس إدراكاً واضحاً لأهمية إدارة مخاطر الائتمان ، وأعلى العبارة: "تستخدم إدارة البنك نماذج تحليل مخاطر الائتمان في اتخاذ القرارات التمويلية" (4.34)، تلتها توجد آليات رقابية فعالة لمتابعة القروض والتأكد من جودة الأصول" (4.32). أدنى عبارة: "يطبق البنك سياسات دقيقة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح القروض" (4.19).

التساؤل الثالث: تأثير إدارة المخاطر التشغيلية على جودة الأداء المالي والإداري

بلغ المتوسط الحسابي العام 4.24، ما يشير إلى مستوى مرتفع في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية، وأعلى العبارة: "تساعد إدارة المخاطر التشغيلية على تقليل الخسائر الناتجة عن الأخطاء أو الاحتيال" (4.32)، تلتها: "تسهم إدارة المخاطر التشغيلية في تحسين كفاءة الأداء الإداري داخل البنك" (4.28)، وأدنى العبارة: "يطبق البنك أنظمة رقابة داخلية فعالة للحد من المخاطر التشغيلية" (4.17).

التساؤل الرابع: تطوير سياسات إدارة المخاطر لتعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي

فقد بلغ المتوسط الحسابي العام 4.17، مما يعكس اهتماماً كبيراً بتطوير السياسات، وأعلى العبارة: "يسهم تطوير سياسات إدارة المخاطر في تعزيز كفاية رأس المال" (4.40)، وتلتها تلتزم البنوك بتطبيق المعايير الدولية في إدارة المخاطر المصرفية" (4.27)، وأدنى عبارة: "تساعد سياسات إدارة المخاطر المتطورة في تحسين جودة الأصول المصرفية" (4.17).

ثالثاً: نتائج الفرضيات

الفرضية الأولى:

يتوقع أن تعزز الإدارة الجيدة لمخاطر السيولة قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المفاجئة والحفاظ على استقرارها المالي.

تبين وجود تأثير إيجابي متوسط القوة لإدارة مخاطر السيولة على الاستقرار المالي للبنوك، مما يعني أن تحسين إدارة السيولة يعزز قدرة البنوك على مواجهة الأزمات المفاجئة والحفاظ على استقرارها المالي.

الفرضية الثانية:

يفترض أن تؤدي الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان إلى تقليل معدلات التعثر وتحسين جودة الأصول في القطاع المصرفي.

لقد أظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً ضعيفاً -متوسط لإدارة مخاطر الائتمان على الاستقرار المالي، ما يدل على أن تطبيق السياسات التحليلية والرقابية يسهم في تقليل التعثرات وتحسين جودة الأصول المصرفية.

الفرضية الثالثة:

يُفترض أن تؤدي إدارة المخاطر التشغيلية بكفاءة إلى رفع مستوى الأداء المالي والإداري في المصارف.

وجود تأثير إيجابي قوي لإدارة المخاطر التشغيلية على الأداء المالي والإداري، ما يعني أن رفع كفاءة هذه الإدارة يسهم بشكل كبير في تحسين العمليات وتقليل الخسائر التشغيلية للبنوك.

الفرضية الرابعة:

يتوقع أن يساهم تطوير سياسات إدارة المخاطر وتحديث آلياتها في تعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي على المدى البعيد.

تبين أن تطوير سياسات إدارة المخاطر وتحديث آلياتها له تأثير إيجابي قوي على الاستقرار المالي والقطاع المصرفي، مما يعزز متانة واستقرار البنوك على المدى الطويل.

رابعاً: التوصيات

تتمثل توصيات الدراسة في

1 - تعزيز سياسات إدارة السيولة: الالتزام بالاحتفاظ بمستويات سيولة كافية وتنويع مصادر التمويل لمواجهة أي أزمات مالية مفاجئة.

2 - تطبيق أدوات تحليلية دقيقة لإدارة الائتمان: استخدام نماذج تقييم الجدارة الائتمانية ومتابعة جودة الأصول لتقليل معدلات التعثر.

3 - رفع كفاءة إدارة المخاطر التشغيلية: الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والرقابة الداخلية لتقليل الأخطاء والخسائر التشغيلية.

4 - تدريب الموظفين بشكل مستمر: تزويد العاملين بالمهارات والمعرفة اللازمة للتعامل مع جميع أنواع المخاطر المصرفية.

5 - مراجعة وتحديث سياسات إدارة المخاطر دورياً: لضمان مواكبة التغيرات في البيئة المصرفية وتحسين استقرار البنوك.

6 - الالتزام بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات: لتعزيز موثوقية وكفاءة نظم إدارة المخاطر وتحقيق توافق عالمي.

7 - دمج إدارة المخاطر مع الاستراتيجية العامة للبنك: لتعزيز متانة واستقرار القطاع المصرفي ودعم الاستقرار المالي على المدى الطويل.

8 - نشر ثقافة المخاطر بين الموظفين لتعزيز فهمهم ودورهم في دعم الاستقرار المالي

أدوات الدراسة :

أولاً: استبيان الدراسة

يُعتمد في الجانب الكمي من هذا البحث على استمارة استبيان علي صُممت بطريقة منهجية تستند إلى مقياس ليكرت الخماسي، الذي يُعد من أكثر الموازين شيوعاً لتقييم التوجهات والممارسات المصرفية بضبط ووضوح. تهدف الاستبانة إلى تحديد مدى تطبيق المصارف لمناورات إدارة المنغصات البنكية، ومقدار تأثير هذه المناورات على الثبات المالي.

تحتوي الاستبانة على ثلاثة محاور جوهرية تمثل الدواعي الرئيسية للمنغصات التي تلاحقها البنوك:

تدبير مخاطر الائتمان:

يشمل البنود المتعلقة بمبادئ التمويل، مقاييس منح التسهيلات، تقدير الجدارة الائتمانية، وأساليب تلافي التعثرات المالية.

تدبير مخاطر السيولة:

يركّز على قدرة البنك على تأمين السيولة الضرورية لمواجهة التعهدات العاجلة، وطرق إدارة الفجوات النقدية، والالتزام بالضوابط الإشرافية ذات الصلة.

تدبير المخاطر النظامية:

تضمّ المنغّصات المرتبطة بالإجراءات الداخلية، زلات الموظفين، المنصّات التقنية، والإشرافات الرقابية.

علاوة على هذه الأركان، تتضمن الاستبانة أسئلة تقيس دلائل الثبات المالي التي تشمل ملاءمة رأس المال، جودة الموجودات، النقد المتوفر، والعائد، ليتسنى ربط مدى تطبيق تدبير المنغّصات بمستوى الثبات المالي للمصارف.

ثانيًا: اجراء المقابلة

في الشق النوعي، وُضع مُعين مقابلة شبه مُنسّق يستهدف نخبة من مديرو المنغّصات، والمُحللون الماليون، ومسؤولو البنك المركزي. تم اختيار هذه الفئات لخبرتهم المباشرة في مجال تدبير المنغّصات، وقدرتهم على طرح تصورات واقعية حول المصاعب التي تواجه البنوك، ومدى فاعلية التوجيهات الإشرافية في دعم الثبات المالي.

تسعى المقابلات إلى:

1. كشف مدى التزام البنوك بمعايير تسيير المنغّصات.
 2. تبيان العوائق الإجرائية والتشغيلية التي قد تحول دون إنفاذ فعال لهذه الممارسات.
 3. استقراء رؤية الخبراء حول أثر تدبير المنغّصات على مقدرة البنوك في مواجهة الهزات المالية.
 4. تقدير مدى تناسب التصورات الإشرافية الراهنة لاحتياجات البنوك في السياق المالي المتحوّل.
- وتم اعتناق أسلوب المقابلات شبه المنسّقة لكونه يمنح الباحث قدرًا من المرونة في إثارة استفسارات إضافية بناءً على عمق ردود المشاركين، مما يثري البيانات النوعية بدقة أكبر وثراء أعمق.

ثالثًا: الخطوات المتبعة في تحليل البيانات

1. التقييم الكمي:

بعد التقاط الاستبانات، تُدرج المعطيات في برنامج SPSS لإجراء مجموعة من التحليلات الإحصائية التي تساعد في تأويل العلاقة بين تسيير المنغّصات والثبات المالي. تتشعب الخطوات إلى:

1. التحليل الوصفي لاستخلاص المعدلات الحسابية والتباينات المعيارية.
2. فحوصات الارتباط لضبط قوة واتجاه الصلة بين تطبيق تسيير المنغّصات ومؤشرات الثبات المالي.

3. تحليل الانحدار لتقدير مدى تأثير كل جانب من جوانب تدبير المنغصات (الائتماني، النقدي، التشغيلي) على الدلالات المالية للبنوك.

يساهم هذا التقدير في تقديم نتائج عديدة محددة تُظهر بوضوح مدى إسهام كل صنف من أصناف المنغصات في ترسيخ أو إضعاف الثبات المالي.

2. التقييم النوعي:

يعتمد تحليل المقابلات على منهج التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، الذي يركز على تفكيك النصوص المستخلصة من المقابلات وتصنيفها ضمن محاور أساسية تعكس أبرز المسائل والمصاعب التي نوقشت. تتمثل أهم القضايا المتوقعة استخلاصها في:

1. مهارة إدارة المخاطر داخل المصارف.

2. المعوقات التشريعية والعملية التي تعترض تطبيق مبادئ المنغصات.

3. مدى توافق البنوك مع الإرشادات الإشرافية الصادرة عن البنك المركزي.

4. المعضلات التقنية المتعلقة بمنصات المعلومات والإشراف.

ويسمح هذا التقييم النوعي بإدراك مُعمّق للجوانب غير العددية التي لا يمكن قياسها بواسطة الاستبانة محض وحدها، مما يثري مخرجات الدراسة ويوفر تأويلاً أوفى للنتائج الكمية.

3. عرض النتائج:

لتقديم النتائج بصيغة واضحة ومُتماسكة، سيتم إبرازها عبر:

1. جداول إحصائية تُبين القيم العددية للروابط والاتصالات.

2. مخططات بيانية توضح المغالطات العامة وتُبرز أثر المتغيرات.

3. مخططات مقارنة بين مستويات تسيير المنغصات ومؤشرات الثبات المالي.

تهدف هذه الوسائل البصرية إلى تسهيل إدراك النتائج وربطها بالتحليل النظري، مما يعزز من قوة البحث ووضوحه العلمي.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية:

المملكة العربية السعودية

الحدود الزمانية:

الفصل الدراسي الأول لعام 1447هـ

الحدود البشرية:

تشمل الدراسة عينة من ، والمعلمين، وخبراء الأمن السيبراني، وأخصائيي الحماية الاجتماعية المشاركين في جهود الوقاية الرقمية.

الحدود الموضوعية:

تركز الدراسة على العاملين في القطاع المصرفي ممن يشغلون في مناصب إدارات المخاطر، والتمويل، والمراجعة الداخلية، والإدارة المالية.

- Alfadli, A. (2022). *The impact of financial risks on commercial banks' financial stability: Empirical evidence from MENA countries*. *International Journal of Finance and Banking Research*, 8(3), 45–58.
- Anh, N. Q. (2023). *Impact of credit risk management on the financial stability of Vietnamese commercial banks*. *Journal of Finance and Management*, 11(2), 27–39.
- Basel Committee on Banking Supervision. (2011). *Principles for the sound management of operational risk*. Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs195.htm>
- Basel Committee on Banking Supervision. (2013). *Principles for effective risk data aggregation and risk reporting*. Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs239.htm>
- Basel Committee on Banking Supervision. (2023). *Core principles for effective banking supervision (Revised edition)*. Bank for International Settlements. <https://www.bis.org>
- Buston, C. F. (2013). *Active risk management and banking stability* (CentER Discussion Paper No. 2013-068). Tilburg University. <https://research.tilburguniversity.edu/en/publications/active-risk-management-and-banking-stability>
- Chai, Z., Sohail, M. T., & Mahmood, H. (2022). *Bank-specific risks and financial stability nexus: Evidence from conventional banks in Pakistan*. *Frontiers in Psychology*, 13, 909141. <https://doi.org/10.3389/fpsyg.2022.909141>
- Demirgüç-Kunt, A., & Detragiache, E. (1998). *The determinants of banking crises in developing and developed countries*. *IMF Staff Papers*, 45(1), 81–109. <https://doi.org/10.5089/9781451844869.001>
- International Monetary Fund. (2025). *Global financial stability report: Navigating risks in a high-rate environment*. Washington, DC: IMF. <https://www.imf.org>

- Laeven, L., & Levine, R. (2009). *Bank governance, regulation, and risk taking*. *Journal of Financial Economics*, 93(2), 259–275. <https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2008.09.003>
- Ogundele, O. S., & Nzama, L. (2025). *Risk management practices and financial performance: Analysing credit and liquidity risk management and disclosures by Nigerian banks*. *Journal of Risk and Financial Management*, 18(4), 198. <https://doi.org/10.3390/jrfm18040198>
- Saudi Central Bank (SAMA). (2024). *Risk management framework for financial institutions*. Riyadh, Saudi Arabia: Saudi Central Bank. <https://www.sama.gov.sa>
- World Bank. (2020). *Analyzing banking risk: A framework for assessing corporate governance and risk management* (4th ed.). Washington, DC: The World Bank. <https://openknowledge.worldbank.org>
- البنك المركزي السعودي. (2023). *تقرير الاستقرار المالي لعام 2023*. الرياض: البنك المركزي السعودي (ساما). <https://www.sama.gov.sa>
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. (2022). *تطورات الاستقرار المالي في الدول العربية*. الكويت: صندوق النقد العربي. <https://www.amf.org.ae>
- عبد الحميد، محمد. (2021). *أثر إدارة المخاطر المصرفية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك العربية*. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*, 37(2)، 115-142.